



أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح
في قطاع البنوك التجارية في الأردن

**The Effect of Modifications of International
Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings
Quality in the Banking Sector in Jordan**

إعداد

علا أسامة محمد

بإشراف

الدكتور علي عبد الغني اللايذ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

حزيران / 2016

تفويض

أنا علا اسامة محمد افوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: علا اسامة محمد

التاريخ:

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن

وأجيزت بتاريخ 2016/6/18

التوقيع	الجامعة	اعضاء لجنة المناقشة
	الشرق الاوسط	د. علي عبد الغني اللايد
	الشرق الاوسط	د.يونس الشوبكي
	الأميرة سمية	د.مضر علي عبد اللطيف

شكر وتقدير

شكرا لله على فضله وعونه لي في اتمام هذه الرحلة العلمية وجزيل الشكر
الى من تفضل بالإشراف على رسالتي وكان نعم المعلم والمرشد لي في هذه
الرحلة.. مشرفي الفاضل الدكتور علي عبد الغني اللايد
الى من زودني من علمه من اساتذتي الافاضل..
الى اللجنة العلمية على كل ما قدموه لي من دعم واسناد خلال هذه الفترة..
الى كافة زملائي الذين ساندوني في دراستي..
الى رجائي في يآسي وقوتي في ضعفي.. امي، ابي، اخوتي وكل عائلتي
الغالية

الإهداء

الى من البساني ثوبا مرصعا بالصبر والنجاح وعلماني كيف يحاك...
الى من صبرا معي وكانا سندا لي في هذه الرحلة... والداي
الى من كان دعائها رفيقا لي في كل خطوة.. جدتي الغالية
الى افضل نعمة وهبة من الله.. اختي واخوتي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الاهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الانجليزية
	الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها
2	(1-1): المقدمة
4	(2-1): مشكلة الدراسة
5	(3-1): أهداف الدراسة
6	(4-1): أهمية الدراسة
6	(5-1): أسئلة الدراسة و فرضياتها
9	(6-1): أنموذج الدراسة
10	(7-1): محددات الدراسة
10	(8-1): حدود الدراسة
10	(9-1): مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية

	<p style="text-align: center;">الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة</p>
14	(1-2): المقدمة
15	(2-2): معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتعديلاتها
27	(3-2): جودة الأرباح
33	(4-2): إدارة الأرباح
36	(5-2): أسباب اختيار قطاع البنوك
38	(6-2): الدراسات السابقة
45	(7-2): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
	<p style="text-align: center;">الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)</p>
48	(1-3): المقدمة
48	(2-3): منهج الدراسة
49	(3-3): مجتمع الدراسة
50	(4-3): عينة الدراسة
50	(5-3): أدوات الدراسة
51	(6-3): متغيرات الدراسة
51	(7-3): المعالجات الإحصائية
54	(8-3): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

	الفصل الرابع نتائج التحليل الاحصائي للدراسة واختبار الفرضيات
57	(1-4): المقدمة
57	(2-4): نتائج التحليل الاحصائي للدراسة
60	(3-4): اختبار فرضيات الدراسة
	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
68	(1-5): المقدمة
68	(2-5): مناقشة النتائج
71	(3-5): التوصيات والمقترحات
	قائمة المراجع
74	اولا: المراجع العربية
78	ثانيا: المراجع الأجنبية
80	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الفصل- الجدول
17	معايير التقارير المالية الدولية	1-2
22	التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية وسنوات تطبيقها	2-2
23	عدد التعديلات الصادرة والمطبقة	3-2
23	تعديلات جرت على معايير ترتبط بقطاع البنوك	4-2
49	اسماء البنوك التجارية في الاردن	1-3
54	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	2-3
57	المتوسط الحسابي لعدد التعديلات والافصاح	1-4
59	المتوسط الحسابي للعائد على الاصول والرافعة التشغيلية وادارة الارياح	2-4
61	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التعديلات في المعايير (عدد التعديلات، الافصاح) على جودة الأرباح في البنوك.	3-4
63	نتائج تحليل الانحدار البسيط للتعرف الى اثر عدد التعديلات في إدارة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن.	4-4
64	اختبار الانحدار البسيط للتعرف الى اثر الافصاح على ادارة الارياح في البنوك	5-4
65	اختبار الانحدار الخطي للتعرف الى اثر العائد على الاصول كمتغير رقابي	6-4
66	اختبار الانحدار الخطي للتعرف الى اثر الرافعة التشغيلية كمتغير رقابي	7-4

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	الفصل - الشكل
9	أنموذج الدراسة	1-1

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
81	اداة الدراسة (المعادلة)	1
82	نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة	2
85	نتائج التحليل المالي للدراسة	3

المخلص باللغة العربية

أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في

قطاع البنوك التجارية في الاردن

إعداد الطالبة

علا أسامة محمد

إشراف الدكتور

علي عبد الغني اللايذ

تهدف الدراسة الى بيان اثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح. تكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية في الاردن المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (13) بنك، اما عينة الدراسة فقد شملت (10) بنوك. تم اعتماد المتغير المستقل وهو التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة ب(عدد التعديلات، الافصاح) والمتغير التابع هو جودة الارباح، والمتغيرات الرقابية هي العائد على الاصول والرافعة التشغيلية. لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام نموذج جونز المعدّل وكل من تحليل الانحدار البسيط والمتعدد الهرمي للتحقق من فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج ابرزها وجود تأثير ايجابي للتعديلات المتمثلة ب (عدد التعديلات، الافصاح) في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن لكنها لم تبلغ مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \leq$). وعدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للعائد على الأصول والرافعة التشغيلية كمتغير رقابي في العلاقة بين التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن عند مستوى دلالة ($0.05 \leq$).

وقد اوصت الدراسة على ضرورة القيام بدراسات اخرى تتناول حجم الشركة، معدل دوران المدقق الخارجي وعقود الدين واثرها على جودة الارباح، كذلك من الاهمية بمكان توعية المتخصصين والمستفيدين بوسائل التحقق من مصداقية البيانات المعروضة وكذلك اجراء دراسات وابحاث اخرى تشمل باقي قطاعات سوق عمان المالي.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح، معايير التقارير المالية الدولية، إدارة الأرباح، الاستحقاقات، التسهيلات الائتمانية.

ABSTRACT

The Effect of Modifications of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Quality In the Banking Sector in Jordan

Prepared by

Ola Usama Mohammed

Supervisor

Dr. Ali Abdul Ghani AL-Laith

The aim of this study is to demonstrate the effect of the modifications of International Financial Reporting Standards (IFRS) on earning quality.

The study population consisted of Jordanian commercial banks listed on Amman Stock Exchange which are (13) banks, while the study sample included (10) banks.

The independent variable used is the modifications done on IFRS, represented by (number of modifications and disclosure), and the dependent variable is earning quality, while the control variables are the return on assets and leverage.

To achieve the study aim, modified Johns model is used and multiple-simple regression analysis has been used to test the hypotheses of the study.

The study has reached a number of results. The most important one is that there is a positive effect of the modifications (number of amendments and disclosures) in IFRS on earning quality in the commercial banks sector in Jordan, but it didn't achieve the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$). Also, there is no statistically significant effect for the return on assets, and leverage as a control variable in the relation between IFRS and earning quality in the commercial banking sector in Jordan at the level of significance of ($\alpha \leq 0.05$).

The study has recommended to study the effect of other factors on earning quality, such as the size of the enterprise, average rotation of external auditor, and debt contracts. It also argued for the necessity of the awareness of the experts and users of the means of verifying the credibility of the relevant data, in addition to making further research for the other sectors of Amman Stock Exchange.

Key words: earnings quality, IFRS, earnings management, accruals, credit facilities.

الفصل الاول

خلفية الدراسة واهميتها

(1-1): المقدمة

(2-1): مشكلة الدراسة

(3-1): أهداف الدراسة

(4-1): أهمية الدراسة

(5-1): أسئلة الدراسة وفرضياتها

(6-1): أنموذج الدراسة

(7-1): حدود الدراسة

(8-1): محددات الدراسة

(9-1): مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية

الفصل الاول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1): المقدمة

ادت التطورات المعاصرة في بيئة الاعمال و زيادة الاتجاه نحو انشاء الشركات المالية وتنشيط الاسواق المالية الى زيادة الحاجة الى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولا تقتصر الحاجة الى المعلومات المالية على اصحاب الشركات فقط وانما تمتد لتشمل غيرهم من المستفيدين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، اذ تسعى الشركة المعاصرة الى اجتذاب اموال جديدة بصورة مستمرة من مصادر متعددة، وقد تكون هذه الاموال في شكل مساهمات جديدة في رؤوس الاموال او على شكل قروض.

ومن الطبيعي ان يحتاج المانحون لهذه الاموال الى معلومات مالية تمكنهم من اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار او الاقراض لهذه الشركات، ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم فيها، وهناك مستفيدون اخرون ممن تكون لهم مصالح في الشركة مثل الموردين والعملاء والموظفين، وكذلك الجهات الحكومية و البنوك.

ولحماية حقوق اصحاب المصالح في الشركة، فان الامر يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب اتباعها لقياس العمليات والاحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة

الهادفة لتحقيق الربح ، وايصال هذه المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها الى المستفيدين منها.

اي ان المعايير المحاسبية تحدد الاسس والطرق السليمة للقياس والعرض والافصاح عن عناصر التقارير المالية وتأثير العمليات والاحداث والظروف على مركزها المالي ونتائج اعمالها. احدى اهم العناصر الأساسية للتقارير المالية هي جودة المعلومات المحاسبية المراعى فيها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

تم التركيز في هذه الدراسة على قطاع البنوك الذي يمثل احد الدعامات في الشركات المالية التي تلعب دور جوهري في نجاح او فشل الاقتصاد، حيث ان قابلية البنوك لإنشاء وانماء اقتصاديات صغرى او كبرى يعتمد على نمو واستقرار هذا القطاع، لذلك فان قوة الاقتصاد في اي بلد يرتكز بالأساس على قوة و كفاءة النظام المالي والذي يعتمد بدوره على قوة و اقتدار النظام البنكي.

تعتبر المملكة الاردنية الهاشمية نموذجاً جيداً للدراسة، حيث تم منذ عام 1997 إعداد التقارير وفق معايير المحاسبة الدولية. في هذه الفترة ايضا حصلت الكثير من التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية والتي تم تطبيقها في الاردن.

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة البحث فيما اذا كان هناك تأثير للتعديلات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح، حيث تتناول هذه الدراسة البنوك التجارية الأردنية كعينة، ليتم التحقق من تغير جودة الارباح خلال السنوات (2004-2010).

(1-2): مشكلة الدراسة

ادرك مستخدمي القوائم المالية من اصحاب المصالح في الشركات المالية عدم جدوى الاعتماد على كمية الارباح دون الاخذ بعين الاعتبار جودة الارباح.

لذلك اخذوا بالاعتماد على جودة الارباح بدلا من كميتها لاتخاذ قرارات مناسبة، ونظرا لاختلاف المبادئ المحاسبية ووجود ثغرات في الكثير منها تمكّن الادارة من استخدامها في ادارة الارباح وبالتالي تخفيض قيمة جودة الارباح، حيث دعت الحاجة الى تبني معايير عالمية موحدة لإعداد التقارير المالية لضمان حقوق المستثمرين في تقييم استثماراتهم والمستفيدين وفق هذه المعايير.

من هنا جاءت اهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية التي قد تطورت بشكل كبير خلال العقود الحالية و جرت عليها تعديلات كثيرة، حيث ان صرامة المعايير من شأنها ان تمنع الادارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية من اجل ادارة الارباح، لذلك كانت التعديلات مستمرة على مدى هذه السنين لضمان فعالية وكفاءة المعايير والتي يؤدي تطبيقها الى تحسين جودة الارباح.

ولما كانت المعلومات المحاسبية التي يستخدمها اصحاب المصالح يجب ان تتصف بالدقة والثبات من اجل التحقق من جودة الارباح لذلك فان التعديلات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية قد تؤثر على جودة الارباح، وبذلك تتوضح لنا المشكلة من خلال اثارة الاسئلة التالية:

-هل يوجد اثر للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة بـ (عدد التعديلات، والإفصاح)

على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

- هل يوجد أثر لعدد التعديلات على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

- هل يوجد أثر للإفصاح على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

- هل يوجد أثر للعائد على الأصول كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وجودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

- هل يوجد أثر للرافعة التشغيلية كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وجودة الأرباح في البنوك الأردنية؟

(1-3): أهداف الدراسة

يلعب قطاع البنوك دور مهم كوسيط مالي و مصدر اساسي لتمويل الاقتصاد المحلي، حيث يعتبر العجلة المحركة للنمو الاقتصادي ونظرا لأن معايير المحاسبة تعتبر هي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث التي تؤثر في المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، فإنها يجب أن تكون وثيقة الصلة بأهداف المحاسبة المالية الملائمة للبيئة التي تطبق فيها هذه المعايير.

بناء على ما سبق، فإن اهداف الدراسة تتمثل في الآتي:-

1-التعريف بأهم التعديلات التي طرأت على معايير التقارير المالية الدولية فيما يخص قطاع البنوك.

2-التعريف بجودة الأرباح وادارة الأرباح وتأثيرهما الفاعل في الشركات المالية.

3-معرفة اثر التعديلات التي طرأت على معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح.

(1-4): أهمية الدراسة

بعد الاستخدام الواسع لمعايير التقارير المالية الدولية في مختلف أرجاء العالم أصبحت هي لغة المحاسبة الدولية المشتركة، لذلك دعت الحاجة الى دراسة تأثير تطبيق المعايير وتعديلاتها وخاصة في البنوك التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية ، وهنا تكمن اهمية الدراسة في:-

- 1- التحقق فيما اذا كان هناك اثر للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في البنوك التجارية في الاردن، وهل ان الالتزام بتطبيق هذه التعديلات يعكس الارباح الفعلية للبنوك.
- 2- دائما هناك شكوك حول موثوقية التقارير المحاسبية المنشورة وقياس جودة الارباح يتم تقديم معلومات للمستثمرين تساعدهم على اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية.
- 3- تساهم في تحديد بعض العوامل التي من شأنها ان تساهم في تحسين او تقليل جودة الارباح سعيا لضبطها والتحكم فيها.

(1-5): أسئلة الدراسة وفرضياتها

ان معايير التقارير المالية الدولية ليست ثابتة، بل هي عملية مستمرة للإصدارات و التعديلات التي تطرأ على هذه المعايير.

لذا، فإن سؤال الدراسة الرئيسي الاول هو:

هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة بـ(عدد التعديلات، والإفصاح) على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن؟

ويتفرع منه الاسئلة التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد التعديلات على جودة الارباح في البنوك الأردنية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح على جودة الارباح في البنوك الأردنية؟

السؤال الرئيسي الثاني

-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وجودة

الأرباح في البنوك الأردنية؟

السؤال الرئيسي الثالث

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وجودة الأرباح

في البنوك الأردنية؟

ومن خلال الاسئلة اعلاه تتبثق الفرضيات التالية:-

الفرضية الرئيسية الاولى

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة بـ (عدد

التعديلات، والإفصاح) على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

ويتفرع منها الاسئلة الفرعية التالية:

H01-1: الفرضية الفرعية الاولى

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد التعديلات على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

H_{01-2} : الفرضية الفرعية الثانية

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

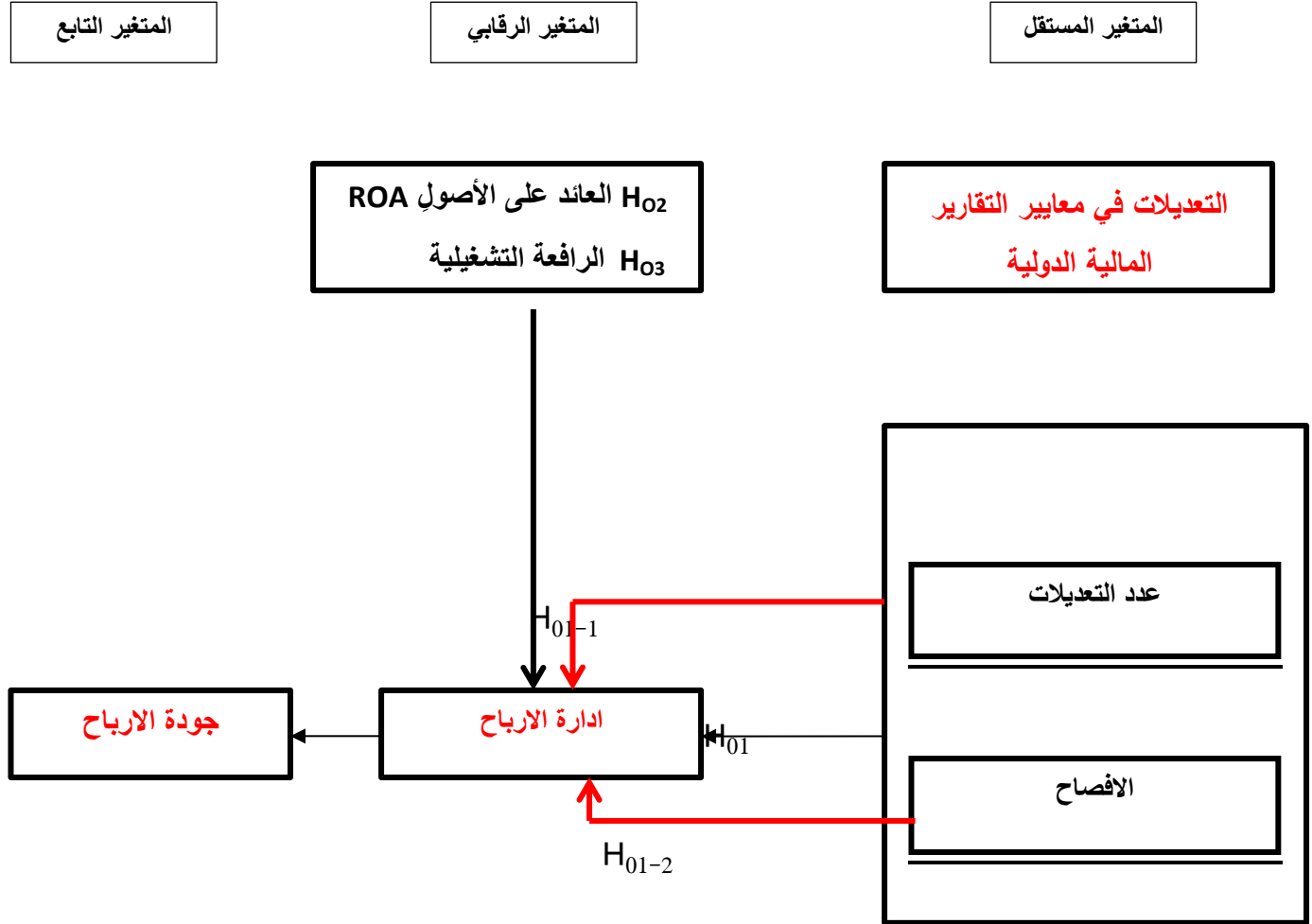
الفرضية الرئيسية الثانية

H_{02} - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وجودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الرئيسية الثالثة

H_{03} - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وجودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

6-1(): نموذج الدراسة



شكل (1-1): نموذج الدراسة

إعداد الباحثة بالاستناد على دراسة (Garcia & Guijarro ، 2014) لقياس التعديلات في

(IFRS) وجوده الارباح كذلك (Onalo, Lizam & Kaseri, 2014) لقياس ادارة الارباح.

(7-1): محددات الدراسة

واجهت الباحثة صعوبة في الحصول على بيانات البحث من بعض البنوك وبعضها امتنع عن منحها مثل بنك سوسيته، والبنك التجاري الاردني والبنك العربي.

(8-1): حدود الدراسة

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على البنوك التجارية في الأردن والبالغ عددها (13) بنك حسب ما ورد في موقع الرسمي للبنك المركزي، وبالتالي ترتبط بالبيانات المستخدمة في القوائم المالية بالبنوك التجارية في الاردن.

الحدود الزمانية: لإجراء الدراسة، أخذت الباحثة التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية بعين الاعتبار خلال الفترة 2004-2010 ، وذلك لان من اهم التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية كانت في عام 2005 وهي التحول من استخدام طريقة التكلفة التاريخية الى استخدام طريقة القيمة العادلة، ويعتبر هذا التعديل نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي وفي عام 2008 تم اصدار 26 تعديل على المعايير حيث تم تطبيق 31 تعديل في عام 2009.

(9-1): مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية

معايير التقارير المالية الدولية (IAS, IFRS): "هي مجموعة موحدة من معايير اعداد التقارير المالية عالية الجودة و المفهومة و المقبولة عالميا بناء على مبادئ واضحة ومحددة، لتوفر للمستثمرين والمشاركين الاخرين في اسواق رأس المال العالمية و المستخدمين الاخرين للمعلومات المالية معلومات تمتاز بالشفافية وقابلية المقارنة".

سنتناول الباحثة مصطلح "معايير التقارير المالية الدولية" للدلالة على معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومعايير المحاسبة IAS حيث صدرت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ابتداء من العام 2001 لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس ائماء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) (صلاح، 2008) ، كما تم الاشارة الى ذلك في كتاب (معايير التقارير المالي الدولية) يشمل مصطلح "معايير التقارير المالية الدولية" معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012: 12أ)

جودة الارباح: "هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأداء الحقيقي للشركة". (قراقيش، 2009: 413)

العائد على الاصول ROA: "يعتبر العائد على الاصول من مؤشرات الأداء التشغيلي، ذات الأهمية في رصد مدى استغلال الشركة لأصولها في توليد الأرباح". (حمدان، عناسوة، العتيبي، 2012: 405)

ويتم حسابه بقسمة صافي ربح الشركة على متوسط اجمالي الاصول. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012)

إدارة الأرباح (Earnings Management): "هي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل". (فريد، 2014: 252)

التسهيلات الائتمانية: "وهي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والشركات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. تمنح التسهيلات الائتمانية بناء على مجموعة من الشروط ومن بينها وجود الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر". (إيمان، 2011: 3)

الاستحقاقات الاختيارية: "تشير إلى حسابات الاستحقاق التي تنشأ من خيارات الإدارة، كالاكتفاء في وضع التقديرات المحاسبية، وحرية الاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة". (بابكر والصدیق، 2015: 96)

الاستحقاقات الإجبارية: "تشير إلى حسابات الاستحقاقات التي تنشأ عن بعض الأنشطة الاقتصادية العادية التي يزاولها البنك، حيث قد يترتب على تلك الأنشطة بعض التغيرات في قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، من فترة مالية لأخرى". (بابكر والصدیق، 2015: 96)

الفصل الثاني

الادب النظري و الدراسات السابقة

(1-2): المقدمة

(2-2): معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتعديلاتها

(3-2): جودة الارباح

(4-2): ادارة الارباح

(5-2): اسباب اختيار قطاع البنوك

(6-2): الدراسات السابقة

(7-2): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الادب النظري والدراسات السابقة

(1-2): المقدمة

تعرف معايير التقارير المالية الدولية بأنها مقاييس او نماذج او مبادئ او ارشادات عامة تؤدي الى توجيه الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق او مراجعة الحسابات (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012)، وقد احرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحا ملحوظا في تحقيق اعتراف و استخدام اكبر لمعايير التقارير المالية الدولية (حميدان، 2010)، حيث انها تسهل العمليات الدولية والتسعير، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل اسواق الاوراق المالية اكثر كفاءة (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012)، هذا من جانب، ومن الجانب الاخر تعبر جودة الارباح عن مدى قدرة الارباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وقدرتها على الاستمرار في المستقبل، اذ انها تعد عنصرا مهما في القوائم المالية وتستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وان من اهم العوامل المؤثرة في جودة الارباح هي المعايير المحاسبية والتي بدورها تمنع ادارة الشركة من التلاعب بالسياسات المحاسبية او عمل التقديرات التي من شأنها اعطاء الادارة الخيار في التأثير على النتائج المالية اي تقوم بإدارة الارباح. (حمدان، مشتهى، عواد، 2012)

(2-2): معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية وتعديلاتها

(1-2-2): اسباب ظهور معايير التقارير المالية الدولية

لقد بدأ الاهتمام بمعايير التقارير المالية الدولية في العقود الثلاثة الاخيرة للعديد من الاسباب منها نزال (2014) و صلاح (2008):

- 1- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الاعمال الدولية.
- 2- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة ، حيث ان العولمة و الطلب على رؤوس الأموال التي يتوقع لها النمو في أسواق رأس المال الرئيسية تحتاج الى توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية و معايير المحاسبة الدولية.
- 3- ظهور المنظمات المحاسبية الدولية حيث يتطلب اشراكها في الاسواق العالمية المختلفة وجود لغة محاسبية موحدة.
- 4- حماية الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الخارجية.
- 5- ظهور الشركات متعددة الجنسيات ، و بروز أكبر للأسواق المالية الدولية، حيث نمت الشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير خلال السنوات الماضية لذا دعت الحاجة الى مبادئ محاسبية موحدة لقياس و تقييم أوضاعها و أدائها.
- 6- اختلاف اللغة بين شعوب العالم ادى الى ظهور الحاجة الى استخدام مرادفات موحدة للمصطلحات المحاسبية الرئيسية والتي ستستخدم في القوائم المالية.

(2-2-2): اهداف معايير التقارير المالية الدولية

من بين اهم الاهداف والدوافع لوضع معايير التقارير المالية الدولية مجلس معايير المحاسبة الدولية (2012) و صلاح (2008) والتي يمكن تلخيصها في الاتي:-

1- تطوير مجموعة وحيدة من معايير اعداد التقارير المالية المقبولة عالميا العالية الجودة والقابلة للفهم والمبنية على مبادئ محددة بوضوح .

2- وجود معلومات في ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة لمساعدة المستثمرين والمشاركين في اسواق راس المال العالمية والمستخدمين الاخرين للمعلومات المالية في صنع القرارات الاقتصادية.

3- وسيلة فعالة لتقليص الفجوة بين طرق وممارسات المحاسبة المطبقة في مهنة المحاسبة كما توفر للشركات الجهد والتكلفة لإعداد مجموعتين من البيانات المالية أحدهما محلية والأخرى وفقا للمعايير الدولية.

4- تسهل من الإجراءات المتبعة في إدراج الشركات الأجنبية في أسواق المال الدولية . إذ سيقص إلى حد كبير من فروقات القياس المحاسبي التي تظهر في البيانات المالية لهذه الشركات.

5- إن توفير التناسق في معايير المحاسبة على مستوى دولي سيسهل إلى حد كبير من عمل مصلحة الضرائب في الدول التي تتواجد فيها.

6- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

7- مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير محاسبية خاصة بها ، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معايير المحاسبية الخاصة بها نظرا لمحدودية الامكانيات المادية والفنية لديها

(2-3) معايير التقارير المالية الدولية

اصدرت لجنة معايير التقارير المالية الدولية 16 معيار IFRS، كذلك 41 معيار IAS خلال السنوات 1975-2016 و كما هو معرف في الجدول أدناه

جدول (1-2): معايير التقارير المالية الدولية

سنة اخر تعديل	سنة الاصدار	الاسم	معايير التقارير المالية الدولية
	1998	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الاولى *	معايير التقارير المالية الدولي 1
2013	2003	تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الاولى	
2013	2004	الدفع على أساس الاسهم	معايير التقارير المالية الدولي 2
2013	2004	اندماج الاعمال	معايير التقارير المالية الدولي 3
2005	2004	عقود التامين	معايير التقارير المالية الدولي 4
2014	2004	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	معايير التقارير المالية الدولي 5
2005	2004	استكشاف وتقييم الموارد العنيدية	معايير التقارير المالية الدولي 6
2014	2005	الادوات المالية: الإفصاحات	معايير التقارير المالية الدولي 7
2013	2006	القطاعات التشغيلية	معايير التقارير المالية الدولي 8
2013	2009	الادوات المالية	معايير التقارير المالية الدولي 9
2015	2011	البيانات المالية الموحدة	معايير التقارير المالية الدولي 10
2014	2011	الترتيبات التعاقدية	معايير التقارير المالية الدولي 11
2014	2011	الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى	معايير التقارير المالية الدولي 12
2013	2011	قياس القيمة العادلة	معايير التقارير المالية الدولي 13

	2014	حسابات التأجيل التنظيمي	معيار التقارير المالية الدولي 14
	2014	ايرادات من عقود مع الزبائن	معيار التقارير المالية الدولي 15
	2014	عقود الايجار	معيار التقارير المالية الدولي 16
	1975	الافصاح عن السياسات المحاسبية *	معيار المحاسبة الدولي 1
2014	1997	عرض البيانات المالية	
	1975	تقييم وعرض المخزون في سياق نظام التكلفة التاريخية *	معيار المحاسبة الدولي 2
	2003	المخزون	
	1975	بيان التغييرات في المركز المالي *	معيار المحاسبة الدولي 7
2016	1992	بيانات التدفق النقدي	
	1978	البنود غير العادية وبنود الفترة السابقة والتغييرات في السياسات المحاسبية *	معيار المحاسبة الدولي 8
	2003	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والاحطاء	
	1978	البنود الطارئة والاحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية *	معيار المحاسبة الدولي 10
2007	2007	الاحداث بعد فترة اعداد التقارير	
	1979	محاسبة عقود الانشاء *	معيار المحاسبة الدولي 11
	1993	عقود الانشاء	
	1979	محاسبة ضرائب الدخل *	معيار المحاسبة الدولي 12
2016	1996	ضرائب الدخل	
	1982	محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات *	معيار المحاسبة الدولي 16

2014	1993	الممتلكات والمصانع والمعدات	
	1982	محاسبة عقود الايجار *	معيار المحاسبة الدولي 17
2009	1997	عقود الايجار	
	1982	الاعتراف بالإيراد *	معيار المحاسبة الدولي 18
2009	1993	الإيراد	
	1983	محاسبة منافع التقاعد في البيانات المالية لأصحاب العمل *	معيار المحاسبة الدولي 19
2014	1998	منافع الموظفين	
2008	1983	محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية	معيار المحاسبة الدولي 20
	1983	اثار التغيرات في اسعار الصرف الاجنبي *	معيار المحاسبة الدولي 21
2009	2001	اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية	
	1984	رسملة تكاليف الاقتراض *	معيار المحاسبة الدولي 23
2009	1993	تكاليف الاقتراض	
	1984	الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة	معيار المحاسبة الدولي 24
	1987	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	معيار المحاسبة الدولي 26
	1989	البيانات المالية الموحدة ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة *	معيار المحاسبة الدولي 27
2014	2003	البيانات المالية المنفصلة	
	1989	محاسبة الاستثمارات في المنشآت الزميلة *	معيار المحاسبة الدولي 28
	2003	الاستثمارات في المنشآت الزميلة	

	1989	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	معيار المحاسبة الدولي 29
	1995	الادوات المالية: الافصاح والعرض*	معيار المحاسبة الدولي 32
	2000	الادوات المالية: العرض	
	1997	حصة السهم من الارباح، الادوات المالية والعقود الاخرى التي يمكن تسويتها بالاسهم*	معيار المحاسبة الدولي 33
	2003	حصة السهم من الارباح	
	1998	التقارير المالية المرحلية	معيار المحاسبة الدولي 34
	1998	انخفاض قيمة الاصول	معيار المحاسبة الدولي 36
	1998	المخصصات، الالتزامات والاصول المحتملة	معيار المحاسبة الدولي 37
	1998	الاصول غير الملموسة	معيار المحاسبة الدولي 38
	2003	الادوات المالية: الاعتراف والقياس	معيار المحاسبة الدولي 39
	2000	العقارات الاستثمارية	معيار المحاسبة الدولي 40
	2001	الزراعة	معيار المحاسبة الدولي 41

• تمثل اول اصدار للمعيار ولكن باسم غير الاسم المتداول حاليا حيث تم استبداله باسم

اخر في الفقرة التي تليه.

(2-2-4):التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية

تشير المصادر الى ان اول معيار محاسبة دولي (International Accounting Standards)

(IAS) تم نشره عام 1975، مع وجود لجنة معايير التقارير المالية الدولية (IASC) (International

Accounting Standard ®) التي اتخذت على عاتقها مشروع المقارنة في عام 1987 والذي

اصبح فعالا في عام 1995 , حيث قامت هذه اللجنة بالتالي:-

-تعديل 12 معيار محاسبة دولي بشكل جوهري منذ عام 1998 لغاية عام 2001، 11 معيار منهم بين عامي 1998، 1999.

- تم تعديل او اصدار 23 معيار للتقارير المالية الدولية لاحقا من 2003 الى 2004.

(Garcia& Guijarro,2014)

- تم 43 تعديل من 2004 الى 2009.

- ثم صدر من 2009 الى 2016 (75) تعديل على معايير التقارير المالية

الدولية. (Deloitte,2016) وفيما يلي جدول بالتعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية

الدولية من حيث سنوات صدورها وسنوات تطبيقها الاجبارية للفترة التي حددتها الباحثة 2004-

2010، وهذا ما يتطلبه تطبيق المعادلة رقم (5) لحساب عدد التعديلات في ال INDEX.

جدول (2-2): التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية وسنوات تطبيقها

التطبيق	التعديل	المعيار	
2009	2008	IAS 36	
2010	2009		
2009	2008	IAS 38	
2009	2009		
2005	2004	IAS 39	
2005	2004		
2006	2004		
2006	2005		
2006	2005		
2009	2008		
2009	2008		
2009	2009		
2010	2009		
2009	2008		IAS 40
2009	2008		IAS 41

تابع ←

التطبيق	التعديل	المعيار
2010	2009	IAS 7
2012	2010	IAS 12
2009	2008	IAS 16
2010	2009	IAS 17
2006	2004	IAS 19
2009	2008	
2009	2008	IAS 20
2005	2005	IAS 21
2009	2007	IAS 23
2009	2008	
2011	2009	IAS 24
2009	2008	IAS 27
2009	2008	
2009	2008	
2010	2010	IAS 28
2009	2008	
2009	2008	IAS 29
2009	2008	IAS 31
2009	2008	
2007	2005	IAS 32
2009	2008	
2010	2009	
2011	2010	IAS 34

تابع ←

التطبيق	التعديل	المعيار
2006	2005	IFRS1
2009	2008	
2009	2008	
2010	2009	
2010	2010	
2011	2010	IFRS2
2009	2008	
2009	2009	
2010	2009	IFRS 3
2009	2008	
2010	2010	IFRS 4
2006	2005	
2009	2008	IFRS 5
2010	2009	
2009	2009	IFRS 7
2011	2010	
2011	2010	
2010	2009	IFRS 8
2013	2010	IFRS 9
2007	2005	IAS 1
2009	2007	
2009	2008	
2009	2008	
2010	2009	
2011	2010	

ومن الجدول (2-2) الذي يتضمن التعديلات وسنوات تطبيقها تم التوصل الى الجدول التالي والذي سوف يُستخدم في تطبيق المعادلة رقم (5) لحساب عدد التعديلات في ال Index في الفصل الثالث.

جدول (2-3): عدد التعديلات الصادرة والمطبقة

السنة	عدد التعديلات الصادرة	عدد التعديلات المطبقة اجبارياً
2004	4	3
2005	7	3
2006	0	6
2007	2	2
2008	26	0
2009	12	31
2010	12	12

لقد تم دراسة بعض التعديلات على هذه المعايير والتي لها تأثير على جودة الارباح في قطاع البنوك على حسب رأي المعنيين بالبنك المركزي وبعض البنوك والتي تم التحقق منها من قبل الباحثة على النحو المُبين في الجدول التالي (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012):

الجدول (2-4): تعديلات جرت على معايير ترتبط بقطاع البنوك

اسم المعيار	التعديل
معيار المحاسبة رقم (1)	يتناول طريقة عرض القوائم المالية وطبق للسنوات المالية التي تبدأ في او بعد اول كانون الثاني 2009. وقد ادى تعديل هذا المعيار الى عدد من التغيرات في المصطلحات بما في ذلك عناوين معدلة للقوائم المالية الموحدة. كما ادى الى عدد من

التغيرات في العرض والافصاح.	
يتطلب الاعتراف الفوري في الدخل الشامل الاخر فقط، والذي يؤدي الى انه صافي الفوائد و التكاليف الدورية سوف تكون اقل، لانه التعديل على معيار 19 يتطلب الاعتراف او الافصاح عن كل الارباح و الخسائر الفعلية في قائمة الدخل الشامل الاخر وليس في صافي الدخل.	معيار المحاسبة الدولي (19) منافع الموظفين
يتطلب التعديل عدم زيادة الشهرة او الاعتراف بربح او خسارة نتيجة تغير نسبة الملكية في الشركة التابعة الذي لا ينجم عنه فقدان للسيطرة حيث يتم تسجيل الاثر في حقوق الملكية.	معيار المحاسبة الدولي (27)
يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والاثبات المحاسبي بدلا من التكلفة التاريخية السارية بتاريخ 2005/1/1، حيث من المرجح انها تعكس القيمة السوقية للأصول والالتزامات، وكانت نتائج استخدام هذا المعيار بيانات مالية اكثر اهمية، تعرض في الوقت المناسب، ذات مصداقية وشفافية اكثر من قبل، حيث يعرض البيانات بقيمتها السوقية الحقيقية.	معيار المحاسبة الدولي (39) الادوات المالية
صدر تعديل عليه عام 2010 لتوضيح المعالجة المحاسبية لادوات حقوق الملكية التي يتم تسويتها نقدا الممنوحة من قبل الشركة الام او احدى شركاتها التابعة.	معيار التقارير المالية الدولي (2) الدفع على اساس الاسهم
تضمن عدد من التعديلات تؤثر على تقييم حقوق غير المسيطرين، والمعالجة المحاسبية للتكاليف المباشرة المتعلقة باندماج الاعمال، والاعتراف المبدئي والمعالجة المحاسبية لاندماج الاعمال.	معيار التقارير المالية الدولي (3) اندماج الاعمال
تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الاصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدوليان (32)،(39). حيث يهدف الى الافصاح عن الحد الاقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له الشركة لمخاطر الائتمان، والسياسات والانشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر.	معيار التقارير المالية الدولي (7) بيانات التدفق النقدي
جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي (14)، حيث يقتضي هذا المعيار من الشركة الابلاغ عن معلومات مالية ووصفية بشأن قطاعاتها التشغيلية التي يتم	معيار التقارير المالية الدولي (8) القطاعات التشغيلية

تقييمها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي ليتخذ قرار حول كيفية تخصيص الموارد و في تقييم الاداء.	
حيث يتناول معيار التقارير المالية الدولي (9) المعالجة المحاسبية للادوات وقد جاء ليحل محل بعض اجزاء معيار المحاسبة الدولي (39)، حيث تمت مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية باصدار معيار ابلاغ مالي جديد حول الادوات المالية يتمتع بالسهولة و البساطة.	معيار التقارير المالية الدولي (9)

ويعد سلسلة اجتماعات استمرت من عام 2005 الى عام 2009 اضافوا بان اهم تعديلين على المعايير يتمثلان في المعيارين (7) ، (9)، حيث يتناول معيار التقارير المالية الدولي (9) المعالجة المحاسبية للادوات المالية وقد جاء ليحل محل بعض اجزاء معيار المحاسبة الدولي (39)، حيث تمت مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية باصدار معيار ابلاغ مالي جديد حول الادوات المالية يتمتع بالسهولة و البساطة. (مجلس معايير المحاسبة الدولية ، 2012)

ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتبارا من 2015/1/1 مع السماح بالتطبيق المبكر، لكنه لم يطبق في البنوك الاردنية وسوف يتم الاخذ به من او بعد كانون الثاني 2017، حسب المعلومات الواردة في القوائم المالية في البنك المركزي الاردني لعام 2014.

من المبادئ المحاسبية المهمة (ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث استخدمت كمتغيرات مستقلة لدراسة اثرها على جودة الارباح) التي قامت لجنة معايير التقارير المالية الدولية بتوضيحها وتحديد طريقة عرضها في القوائم المالية:-

-الافصاح:

يعرف الافصاح بانه عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيه وذلك لضمان ان تحتوي البيانات المالية للشركة على الافصاحات اللازمة لجذب الانتباه نحو امكانية ان يكون مركزها المالي وارياحها او خسائرها قد تأثرت بوجود الاطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والارصدة المعلقة بما في ذلك التزامات هذه الجهات حيث يطَبَّق في :-

أ- تحديد علاقات ومعاملات الطرف ذو العلاقة.

ب-تحديد الارصدة المعلقة متضمنة الالتزامات بين المنشأة والاطراف ذات العلاقة الخاصة بها.

ج-يكون الافصاح عن علاقات الطرف ذو العلاقة ومعاملاته وارصدته غير المسددة، بما في ذلك التزاماته في المالية الموحدة والمنفصلة للشركة الام او المشروع المشترك. (مجلس معايير

المحاسبة الدولية، 2012: 815)

تبين الافصاحات النوعية اهداف وسياسات واساليب الادارة لإدارة المخاطر، وتوفر الافصاحات الكمية المعلومات حول مدى تعرض الشركة للمخاطر بناءً على المعلومات المتوفرة داخليا لموظفي الادارة

الرئيسيين. (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012: 241)

(2-3): جودة الأرباح

تتبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح ذاتها والتي تعتمد عليها عدة أطراف في اتخاذ قراراتها. إن جودة الأرباح تعد عنصراً مهماً في القوائم المالية حيث تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، إذ إن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة، حيث إن المستثمر يعتمد في قراراته على دلالة وتوقيت و شفافية القوائم المالية، فإذا لم تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمر فيما يخص ما كانت عليه وما هي عليه الآن وما سوف تصبح في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل المستثمر، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في اسواق راس المال. (حمدان، مشتهى، عواد، 2012)

تزايد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن أرباح غير مؤيدة كجزء من تقاريرها الربع سنوية، لذا أصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح. (قراقيش، 2009)

يعد فهم جودة الأرباح جزءاً مهماً في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات لثلاثة جوانب أساسية هي: الأداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة. (Dechow, et... al , 2012)

عرف (قراقيش، 2009) جودة الأرباح "هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأداء الحقيقي للشركة". أما (رضا، احمد، 2012) فقد عرفا جودة الأرباح "بأنها تتمثل في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية".

وترى الباحثة ان جودة الارباح هي مدى قدرة الارباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة.

وقد اشارت العديد من الدراسات الى وجود علاقة وطيدة بين جودة الارباح وادارة الارباح، حيث ان ممارسة ادارة الارباح تؤدي الى انخفاض جودة الارباح، وقد تلجأ الإدارة لإدارة الارباح لتحقيق الاستقرار في الارباح على مدار الفترات المحاسبية بهدف خفض المخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، عن طريق التحكم المتعمد بالتخفيض او الزيادة في الارباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعتبر حالياً المستوى العادي للأرباح وذلك محاولة من الادارة لتقليل التباين غير العادي في الارباح الى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة.

(2-3-1): العوامل المؤثرة على جودة الارباح

هناك العديد من العوامل التي من شأنها ان تساهم في تحسين جودة الارباح سعياً لضبطها والتحكم فيها من اجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للعديد من الاطراف ومن هذه العوامل محمد (2014) وحمدان (2012):-

1- العائد على الاصول:- من المعروف أن الهدف الرئيس للشركة تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرتها على تحقيق الأرباح ، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية. يعد العائد على الأصول بمثابة مؤشر للعائد الكلي على استخدام أموال الشركة ، لذا فإن هذا المؤشر هو من النسب التي تستخدم كثيراً من قبل المسؤولين.

2- حجم الشركة:- يهدف هذا العامل إلى قياس تمايز الشركات من حيث حجمها في مدى جودة أرباحها إذ أظهر البعض أن الشركات كبيرة الحجم عادة ما تتميز بجودة التقارير المالية وجودة الأرباح وتخلو قوائمها المالية من إدارة الأرباح، ويقاس بمجموع الأصول للشركة.

3- الرافعة التشغيلية:- وهي اجمالي الديون/اجمالي الأصول للشركة حيث يهدف هذا العامل إلى قياس مدى تأثير الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على تحسين جودة التقارير المالية وجودة ارباح الشركة إذ بينت العديد من الدراسات ان لعقود الدين أثراً في تخفيض ممارسات ادارة الارباح غير الشرعية وتحسين جودة الارباح.

4- العائد على الاستثمار: صافي الدخل/الاستثمار في حقوق الملكية.
ويهدف هذا العامل إلى التعرف على مدى تمايز الشركات من حيث عوائدها في جودة تلك العوائد، فقد بينت بعض الدراسات ان بعض الشركات تلجأ إلى ادارة الارباح من أجل تجميل صورة قوائمها المالية المنشورة؛ مما ينعكس سلباً على جودة أرباحها.

5- معدل دوران المدقق الخارجي: يقاس بعدد سنوات عمل المدقق في الشركة، حيث ان العلاقة الطويلة بين الشركة والمدقق الخارجي يمكن ان تؤدي الى قلة الابداع لدى المدقق، واتباع طرق تدقيق اقل صرامة، والاعتماد على ما تقوم به الشركة من اجراءات ومعالجات دون تحقق، حيث ان انخفاض فترة عمل المدقق الخارجي في الشركة يكسبه قدرة اكبر على مراقبة اعمال الشركة، ويزيد من استقلاليته، مما يؤدي الى مساهمته في تحسين جودة الارباح.

وبناءً على ما تقدم فإن العوامل اعلاه هي اكثر العوامل المؤثرة في جودة الارباح وستقوم الدراسة الحالية بدراسة تأثير كل من العائد على الأصول والرافعة التشغيلية على جودة الارباح وذلك

باستخدامهما كمتغير معدل في العلاقة بين التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية و جودة الارباح.

(2-3-2): كيفية تعزيز جودة الارباح

كما لاحظنا سابقا ان لجودة الارباح اهمية بالغة في استمرار واستقرار مسيرة الشركة فكان لابد من التعرف على كيفية تعزيز جودة الارباح وقد تناول الكثير من الباحثين تلك السبل.

وقد لخصها الجرجاوي (2013) بالتالي:-

1- دقة إجراءات تطبيق المعايير المحاسبية: إن صرامة المعايير المحاسبية ودقتها ووضوحها من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية في إدارة الأرباح مما يزيد من جودة القوائم المالية ورقم الربح حيث وجد ان الشركات التي تتبع المعايير الدولية تكون فيها جودة الارباح عالية.

2- توحيد المعايير المحاسبية: اذ ان توحيد المعايير المستخدمة في اعداد التقارير المالية بين المعايير المحلية والدولية من شأنه ان يمثل عاملا مهما في زيادة جودة الارباح.

3- فاعلية لجنة التدقيق: هناك علاقة موجبة بين ارتفاع وتيرة اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الارباح، كما ان زيادة حجم لجنة التدقيق واستقلاليتها يزيد من دقة القوائم المالية مما يؤدي الى زيادة جودة الارباح ايضا.

و لخصها شاهين (2011) بالتالي:

- 1- إظهار صحة ودقة العلاقة التي تقيس ربحية السهم والعائد المتوقع منه وهذا يتناسب مع ما نصت عليه معايير التقارير المالية الدولية من حيث أهمية تحديد ربحية السهم و الإفصاح عنه مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء بين الشركات المختلفة والشركة نفسها عبر الفترات المالية.
- 2- مراعاة دقة وصحة التنبؤات لمستويات الربح المتوقعة لفترات قادمة مما يقدم معلومات مفيدة وملئمة للمستثمرين.

(2-3-3): قياس جودة الأرباح

يمكن قياس جودة الأرباح عن طريق مدى خلو الأرباح من ممارسات ادارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على قياس المستحقات للتوصل الى وجود او عدم وجود ادارة ارباح، فاذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على انه تم ادارتها فان ذلك يشير الى جودتها.

وقد تلجأ ادارة الشركة لممارسة ادارة الأرباح والتلاعب فيها لإظهار الأرباح بانها اكثر استقرارا وثباتا، مما يعطي انطباعا عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في اسعار اسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة اقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة. (حمدان، مشتهى، عواد، 2012)

اعتمد في العديد من الدراسات في قياس ادارة الأرباح، على قياس المستحقات للتوصل الى وجود ادارة ارباح والاستدلال منها على جودة الأرباح، حيث اعتمد الباحث المليجي على نموذج (Jones, 1991) المعدل في قياس جودة ارباح البنوك التجارية السعودية “حيث تعد من اكثر النماذج

استخداما لقياس ادارة الارياح والتي تعد الوجه المقابل لقياس جودة الارياح ويستند النموذج على انخفاض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية مما يعني ذلك انخفاض ادارة الارياح وبالتالي ارتفاع جودة الارياح". (مليجي، 2012)

كما هذا "حمدان" حذو مليجي في قياس جودة الأرياح اذ تم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للاستدلال على جودة الارياح ولاستخراج المستحقات الاختيارية ، استخدم نموذج جونز المعدل "ويعتبر ذلك النموذج من الطرق الاكثر استخداماً لقياس إدارة الارياح والذي يستخدم في الوجه المقابل لقياس جودة الأرياح". (حمدان، 2012)

بالإضافة الى ذلك فان كل من الباحثون (Siti, Md, and Suraiya) اعتمدوا على نموذج جونز المعدل لقياس ادارة الارياح من اجل قياس جودة الارياح. "جودة الارياح هي عكس ادارة الارياح أي انه بزيادة ادارة الارياح تقل جودة الارياح". (Radzi, Islam, Ibrahim, 2011) واخيرا وليس اخرا فان الباحثان (Khairul& Wan) اعتمدا على قياس ادارة الارياح لتعكس جودة الارياح "هذا النموذج يمكننا من الحصول على الاخطاء في تحسين الاستحقاقات سواء كانت مقصودة او غير مقصودة في الادارة، والتي هي عكس القياسات لجودة الارياح". (Kamarudin & Ismail، 2014)

لذلك اعتمدت الباحثة على نموذج جونز المعدل في قياس ادارة الارياح من اجل الاستدلال على جودة الارياح كما سيلاحظ ذلك في الجانب العملي للرسالة. حيث قام (Dechow et al, 1995) بتقديم نسخة معدلة لنموذج (Jones) للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في الايرادات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية وتعرف المستحقات الاختيارية على انها المستحقات التي تنشأ من

المعاملات او المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض ادارة الارباح وتنشأ نتيجة اختيار الادارة بين المعالجات والخيارات المحاسبية البديلة بهدف تضخيم او تخفيض الارباح على غير حقيقتها مثل زيادة او تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، حساب الذمم الدائنة، الايرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع...الخ، كما تعرف المستحقات الغير اختيارية على انها المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، بحيث تعكس مستوى اداء الشركة، استراتيجيتها، اتفاقيات العمل، والعوامل الاقتصادية الاخرى. ويعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية مقارنة بتغيير الاساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها (فداوي، 2013). وهذا موضَّح في المعادلة رقم (1) في المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

(4-2): ادارة الارباح

أن اهتمام مستخدمي ومحلي القوائم المالية ينصب على صافي الدخل باعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة مقدرتها الربحية وزيادة أسعار أسهمها ، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة ، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في قائمة الدخل. (شاهين، 2011)

أن أساس الاستحقاق المحاسبي له دور هام في تحديد نتائج أعمال الشركة، إلا أنه يتعرض لانتقادات عديدة ومشاكل متعددة بسبب تعدد الطرق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً مما يوفر فرصة أمام الإدارة لاختيار ما يلائمها من السياسات والطرق المحاسبية وذلك بشكل قد يهدف إلى تحقيق أغراضها الخاصة والتي قد لا تتوافق مع أهداف الشركة ومصصلحة الملاك، ومن أمثلة ذلك تعدد طرق تقييم المخزون وطرق تقدير الاهتلاك، لذلك هناك وجه نظر تعتبر ان الاستحقاقات المحاسبية تدعم ممارسات ادارة الارباح من منظورها السلبي قد يترتب عليه تضليل بعض الاطراف مقابل تحقيق اهداف ورغبات الادارة، وهو ما يطلق عليه الدور الانتهازي للاستحقاق المحاسبي. (بابكر و الصديق، 2015)

الإشارات التحذيرية التي تشير إلى وجود ظاهرة ادارة الارباح

في الآونة الاخيرة بدأت تثار الشكوك حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تقوم الشركات بنشرها وما إذا كانت تنطوي على تغييرات ترتبط بممارسات الإدارة وسلوكها في التأثير على الدخل وإظهاره بصورة مخالفة للواقع ، ومن اهم الإشارات التحذيرية التي تشير إلى وجود ظاهرة ادارة الارباح ما يلي شاهين (2011) :-

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح .
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات .
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء .
- أرباح لا تتفق بدقة أو بصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .

طرق الكشف عن ادارة الارباح

ان عملية الكشف عن ادارة الارباح هي عملية مهمة، هناك طريقتان للكشف عن ادارة الارباح هما اللوزي (2013):

اولا: طريقة التحليل المحاسبي

وتتضمن عدة طرق منها:

-تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية (من خلال تشخيص اختيارات الادارة للسياسات المحاسبية التي تتصف بإمكانية التلاعب بها).

-تقييم جودة الاوضاع للشركة (من خلال التأكد من صحة المعلومات المدرجة في القوائم المالية).

ثانيا: طريقة الاستحقاقات

اشارت العديد من الدراسات الى اهمية طريقة الاستحقاقات في الكشف عن ادارة الارباح، وفي هذه الطريقة يجب علينا ان نحدد المستحقات الكلية، ثم نحذف منها المستحقات غير الاختيارية للوصول الى المستحقات الاختيارية:

1-المستحقات الكلية= الدخل المعلن عنه- التدفقات النقدية التشغيلية.

2-المستحقات الكلية= المستحقات غير الاختيارية + المستحقات الاختيارية.

وتتألف المستحقات الاجمالية من مستحقات اختيارية تحدها الادارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصاديا، وهناك عدة نماذج تستخدم في تقدير المستحقات الاختيارية مثل (Healy, DeAngelo, Jones) حيث ركزت على الاستحقاق الاختياري والاستحقاق غير الاختياري حيث يعتبران افضل وسيلة لإدارة الارباح لانهما اقل قابلية للملاحظة حيث اشار الى ذلك العديد من الباحثين.

(2-5): اسباب اختيار قطاع البنوك

يعد القطاع البنكي أحد القطاعات الخدمية المهمة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها بل لأنه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي وأصبحت متانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد، لذا تم اختيار هذا القطاع للأسباب التالية:-

اولاً: ان القطاع البنكي يمثل احد الدعامات في المنظومات المالية التي تلعب دور جوهري في نجاح او فشل الاقتصاد، ويتم التحقق من صحة و كفاءة الاداء من خلال المراقبة و الحاكمة في القطاع البنكي الذي يركز على قدر كافي من الشفافية و المسائلة تتبلور في اعداد التقارير المالية، في هذا الخصوص فان نقاط الضعف في القطاع المالي تشكل تحديات كبيرة في سلوك السياسات النقدية، وبالرغم من الاهمية البالغة للقطاع البنكي فان دراسات سابقة وثقت قيام مدرء الشركات وبضمنهم مدرء البنوك بإدارة الأرباح. (Onalo et al..., 2014)

على الجانب الاخر فان التلاعب في البيانات يؤدي الى عدم توزيع الموارد المالية في الاتجاهات الصحيحة للاقتصاد، لذلك فان الدراسات في مجال جودة الارباح و طرق التلاعب في حساب الاستحقاقات اصبحت شائعة خلال العقدين الماضيين من اساليب التلاعب الشائعة بشكل اساسي التلاعب بالأرباح المستحقة كونها اسهل مقارنة بالأرباح المبنية على النقد، لذلك تلعب الاستحقاقات دور اساسي في جودة الارباح.

ان التحاسب المبني على الاستحقاق و الذي يعتبر اساسي في تحضير القوائم المالية يعتبر مهم في توفير جميع البيانات المالية ذات الصلة بالشركات الا انه في الوقت نفسه يمكن التلاعب بها بما لا يوفر الموثوقية المطلوبة في البيانات المالية.

ثانيا: ان الشركات المالية اكثر اندماجا في بيئة الاقتصاد الكلي حيث تلعب دورا اكثر اهمية في الاسواق المالية وهذا ما يجعل هذه الشركات اكثر عرضة عن غيرها للمراقبة و التدقيق من قبل المنظمين و المستفيدين، حيث انها تعتمد مبادئ محاسبية مختلفة عن تلك التي تعتمدها الشركات غير المالية، اذ يكمن الاختلاف الرئيسي في كون الشركات المالية مثل البنوك يكون نشاطها الرئيسي يتركز على تبادل الاموال حيث يكون لها ايرادات فوائد و مصاريف فوائد كعائد رئيسي ضمن فقرات القوائم المالية.

فعلى الرغم من امكانية ان تميل البنوك و الشركات المالية كغيرها الى التلاعب بالأرباح حيث ان بإمكانها استخدام مخصصات خسائر القروض او الربح/ الخسارة في الكفالات للتلاعب في الأرباح، لان هذه الفقرات لها جانب يتعلق بالمستحقات والذي يمكن ان يتيح فرصة للتلاعب بالأرباح مما جعلها خاضعة للتدقيق والمراقبة بشكل دائم من اجل تقليل فرصة استخدامها لإدارة الأرباح و ثم التأثير على جودة الأرباح، على عكس ذلك فان الشركات غير المالية لديها خيارات اكبر للتلاعب بالأرباح لان لديها عدد اكبر من التعاملات في الاستحقاقات وان هذه الفرصة تتيح لهذه الشركات للتلاعب في الأرباح (Onalo et al..., 2014) لذلك من المنطقي ان يكون للمعايير الدولية وتعديلاتها اثر واضح على الشركات غير المالية بناءً على ذلك تم اختيار قطاع البنوك لمعرفة فيما اذا كان للتعديلات على المعايير الدولية اثر على جودة الأرباح لدى قطاع البنوك الخاضع اصلا للمراقبة.

(2-6): الدراسات السابقة

- دراسة Barth, et..al (2008) بعنوان:

“International Accounting Standards and Accounting Quality”

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية حيث ان معايير المحاسبة و معايير التقارير المالية الدولية قد تطورت بشكل كبير خلال العقود الحالية وجرت عليها تعديلات كثيرة لذلك فان نوعية هذه المعايير هي افضل بكثير من تلك التي كانت في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، حيث تم اصدار وتعديل اكثر من 35 معيار محاسبة دولي للفترة من 2000-2008. وهذا يتضمن تحسن في جودة الارباح لم تكن في المعايير السابقة. لتحقيق اهداف البحث تم استخدام التحليل الوصفي وكانت نتائج الدراسة بان هناك تحسن واضح في التقارير المالية بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

- دراسة حميدان (2010): "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وتفسيراتها ونطاق تطبيقها ومدى التزام وتفيد مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيقها.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج النوعي القائم على تحليل المحتوى ومصادر ميدانية تمثلت من خلال دراسة التقارير المالية الختامية لخمسة اعوام على التوالي لمؤسسة المدن الصناعية، وقد اوصت الدراسة بالعمل على اعداد ملخصات او اوراق عمل خاصة عند اصدار معايير جديدة او

تعديلات على المعايير الموجودة مستمدة من المعايير المحاسبية لضمان التطبيق الامثل لها من قبل الشركة سواء من قبل مدققين الحسابات او من العاملين على اعداد القوائم المالية.

- دراسة المجربي (2012) بعنوان: " قدرة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية".

هدفت هذه الدراسة الى الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية. في سبيل تحقيق اهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة متخصصة، وقد توصلت الدراسة الى وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة ككل، وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الابلاغ المالي الدولية واتفق العينة بوجود نظام مالي يمكنه تبني معايير الابلاغ المالي الدولية، واوصت الدراسة بإعادة هيكلة خطط التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بما يتلاءم مع معايير الابلاغ المالي الدولية.

- دراسة Kim (2013) بعنوان:

“The Effect of Adopting K-IFRS on Financial Reports: Case Study

with KT&G.”

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على التقارير المالية . تكون مجتمع الدراسة من شركة KT&G التي اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية في كوريا خلال الفترة 2007-2010 ، حيث تعمل الدراسة على دراسة التغيرات في الاستحقاقات التقديرية باعتبارها مؤشراً لوجود إدارة للأرباح. وقد قام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل كوسيلة لتحقيق نتائج البحث، وقد

اظهرت نتائج الدراسة زيادة الشفافية من خلال تغير الاستحقاقات التقديرية باعتبارها مؤشراً لإدارة الارباح. إضافة إلى ذلك، تُشير الاستحقاقات التقديرية إلى أداء عمل أفضل يعمل على خفض إدارة الارباح بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

- دراسة Chiha, et..al (2013) بعنوان:

“The Effect of IFRS on Earnings Quality in a European Stock Market:

Evidence from France”

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح لعينة من الشركات المدرجة في سوق المال الاوروبي. تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق المال الاوروبي في بورصة باريس، للسنوات في الفترة من 2002 - 2010. تم استخدام التحليل الوصفي لتحقيق اهداف الدراسة، حيث تم اعتماد نموذج جونز المعدل لتحقيق نتيجة البحث ، وقد اشارت النتائج إلى أن قياس جودة الأرباح باستخدام معايير التقارير المالية الدولية هي أكثر فائدة في تقييم الشركات، بالإضافة الى ان نوعية المعلومات المحاسبية تحسنت بزيادة العلاقة بين الارباح والقيمة السوقية، و اوصت الدراسة بالتركيز على عوامل اخرى غير حجم الشركة مثل العائد على الاصول والرافعة التشغيلية.

- دراسة Onalo, et al.. (2014) بعنوان:

“The effect of changes in accounting standards on earnings

management of Malaysia and Nigeria banks”.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير التحول من المعايير المحلية في كل من ماليزيا ونيجيريا الى معايير التقارير المالية الدولية على ادارة الارباح في البنوك في ماليزيا ونيجيريا. تكون مجتمع الدراسة من (23) بنك، (8) بنوك ماليزية و (15) بنك نيجيريا خلال فترة الدراسة 2009-2012. واستخدمت هذه الدراسة التحليل الوصفي لتحقيق اهداف الدراسة كما اعتمدت نموذج جونز المعدل لقياس ادارة الارباح.

وكانت نتيجة الدراسة ان لمعايير التقارير المالية الدولية تأثير ايجابي وذو اهمية على جودة المعلومات المحاسبية، لذلك اوصت الدراسة بضرورة الالتزام باعتماد هذه المعايير في اعداد التقارير المالية

- دراسة Garcia & Guijarro (2014) بعنوان:

“The Influence of Improvements in Accounting Standards on Earnings Management: The Case of IFRS”

تبحث هذه الدراسة في معرفة تأثير التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على ادارة الارباح. تكون مجتمع الدراسة من 99 شركة المانية اعتمدت المعايير المحاسبية بشكل اختياري. من اجل تحقيق هذا الهدف تم قياس ادارة الارباح للشركات المدرجة الالمانية من خلال الاستحقاقات التقديرية في الفترة 2006-1998. ولتحقيق نتيجة البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام نموذج جونز المعدل لقياس جودة الارباح، حيث اشارت النتائج الى ان تحسن جودة المعايير المحاسبية و تعديلاتها يزيد بشكل ملحوظ من مستوى جودة الارباح نتيجة لانخفاض ادارة الارباح في التقارير للشركات المدرجة في البورصة الالمانية خلال فترة الدراسة.

- دراسة Liu & Sun (2014) بعنوان:

“Did the Mandatory Adoption of IFRS Affect the Earnings Quality of Canadian Firms?”

هدفت الدراسة الى معرفة ما إذا كان الاعتماد الالزامي لمعايير التقارير المالية الدولية لها أثرها على جودة الأرباح للشركات الكندية العامة. عملت الدراسة مقارنة بين جودة الأرباح ما قبل معايير التقارير المالية الدولية وما بعدها، باستخدام عينة من حوالي 461 شركة لديها بيانات في مرحلة ما قبل معايير التقارير المالية الدولية وما بعدها. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام نموذج جونز المعدل، وقد أظهرت النتائج أن الايرادات أكثر ثباتاً بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية. في العموم، تقترح نتائج الدراسة الاعتماد الالزامي لمعايير التقارير المالية الدولية في كندا لما توفره من جودة اعلى في الارباح مما يحقق فائدة لمستخدمي البيانات المحاسبية في هذا المجال.

- دراسة (Jaweher & Mounira, 2014) بعنوان:

“The Effects Of Mandatory IAS/IFRS Regulation On The Properties Of Earnings Quality In Australia And Europe”.

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح، وعلى وجه التحديد إلى التحقق من أن هذه المعايير تؤدي إلى جودة إيرادات أفضل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عمومًا محليًا للشركات المدرجة في 17 دولة من أوروبا و استراليا. كما تبحث الدراسة

تجريبياً في المجموعات الأساسية لسمات جودة الأرباح لتقديم أدلة حول ضرورة اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال استخدام نموذج جونز المعدل، من خلال مجموعة بيانات تغطي عينة الدراسة المتكونة من 1,901 شركة خلال الفترة من 2001 - 2010. أظهرت الدراسة أن جودة المستحقات افضل في ظل التطبيق الاجباري لمعايير التقارير المالية الدولية.

- دراسة مليجي (2014) بعنوان: "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية".

هدفت الدراسة الى اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، وكانت عينة الدراسة تشمل (١١) مصرف و (٣٥) شركة تامين خلال فترة ما قبل التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧م) وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية من عام (٢٠١٠م حتى عام ٢٠١٣م).

وكان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية و على قيمة الشركات المسجلة.

وقد اوصت الدراسة على زيادة وعي معدي ومستخدمي التقارير المالية ومراقبي الحسابات بأهمية هذه المعايير مع ضرورة إلزام هيئة سوق المال السعودي لكافة الشركات المسجلة بتطبيقها.

- دراسة Houque, et..al (2015) بعنوان:

“Secrecy and Mandatory IFRS Adoption on Earnings Quality”

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح. حيث تم حساب جودة الأرباح من خلال المستحقات باستخدام نموذج جونز المعدل. تكون مجتمع الدراسة من 19,324 شركة من حوالي 14 دولة على مدار الفترة من 1998 - 2011، وأوضحت الدراسة أن الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية يُحسّن من جودة الأرباح.

- دراسة ابو ريشة (2015) بعنوان: "العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة-

الإدارة دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى الاعتماد على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ممثلة بالمستحقات الاختيارية كوسيلة لممارسة إدارة الأرباح، ودراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية والعوامل المؤثرة عليها وذلك في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة 2006 - 2012، لعينة شملت (59) شركة صناعية ، واعتمدت الدراسة على القيمة الحقيقية للمستحقات الاختيارية والتي تم استخراجها من خلال نموذج جونز المعدل، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذات دلالة احصائية بين تسويات الاستحقاق (المستحقات الاختيارية) وكل من نصيب السهم من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية للسهم إلى الدفترية والعائد على حقوق المساهمين وحجم الشركة، وعلاقة ارتباط سالبة (عكسية) مع التدفقات النقدية التشغيلية وعدد الأسهم المتداولة داخل السوق المالي.

وقد اوصت الدراسة بضرورة العمل على تفعيل الدور الرقابي المناط بهيئة الاوراق المالية في مجال وضع انظمة وتعليمات اكثر تحفظا للحد من ممارسة ادارة الارياح.

• وقد تبين للباحثة من خلال الاطلاع على هذه الدراسات:

- ان افضل الطرق لقياس جودة الارياح تتمثل بالمستحقات الاختيارية (ادارة الارياح).
- ان افضل نموذج لقياس المستحقات الاختيارية يتمثل في استخدام نموذج جونز المعدل.
- التأكد من عدم وجود دراسات سابقة تناولت قطاع البنوك في الاردن.

(2-7): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يُعد البحث العلمي أداة مهمة لوضع المعايير وصانعي السياسات نظرًا لأنها تقدم الدليل الذي يمكن أن يكون مفيدًا في عملية اتخاذ القرار بشأن قضايا التقارير المالية.

ان من اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:-

من حيث بيئة الدراسة: اجريت الدراسات السابقة على الشركات في اوروبا (سوق المال الاوروبي في بورصة باريس) وقطاع الشركات في كندا واستراليا، بعض الشركات في اسيا (سوق الاوراق المالية ليبيا، شركة سعودية، شركات صناعية مساهمة اردنية) وقطاع المدن الصناعية الاردنية وقطاع البنوك في ماليزيا ونيجيريا، في حين سيتم تطبيق الدراسة الحالية على قطاع البنوك التجارية الاردنية.

من حيث هدف الدراسة: مدى التزام وتقيّد هذه الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ادارة الارباح وجودة الارباح، في حين هدفت الدراسة الحالية الى بيان اثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن وهذا ما تناولته دراسة (Garcia&Guijarro,2014) ايضا التي تناولت اثر التعديلات في المعايير ولكن في الشركات المدرجة في البورصة الالمانية.

على حد علم الباحثة توجد دراسات محدودة في الاردن وباقي الدول العربية تناولت هذا الموضوع (في قطاع البنوك)، مما يجعلها متممة للدراسات السابقة التي تتناول تأثير التعديلات في معايير التقارير المالية على جودة الأرباح لمساعدة الباحثين في مجال المحاسبة، و للقيام بذلك، تركز الدراسة على أثر هذه التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح بالبنوك التجارية بالأردن خلال الفترة (2004-2010).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة و الاجراءات)

(1-3): المقدمة

(2-3): منهج الدراسة

(4-3): عينة الدراسة

(5-3): أدوات الدراسة

(6-3): متغيرات الدراسة

(7-3): المعالجة الاحصائية

(8-3): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

(الطريقة والاجراءات)

(1-3): المقدمة

هدفت الدراسة الحالية الى بيان اثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارياح في البنوك التجارية في الاردن. اذ تتضمن وصفا لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وادوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، ومتغيرات الدراسة واجراءاتها والمعالجة الاحصائية المستخدمة، واختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الاحصائي.

(2-3): منهج الدراسة

قامت هذه الدراسة على استخدام منهجين من مناهج البحث العلمي:

- 1- **المنهج الوصفي التحليلي:** لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بالعوامل المؤثرة في تأثير التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارياح ، وكذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة مع إجراء التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة.
- 2- **منهج البحث الميداني:** وتم استخدامه لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، والذي تحاول الدراسة من خلاله اختبار صحة فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها، واستخلاص نتائجها من خلال الاعتماد على القوائم المالية للبنوك التجارية في الاردن وفقا للخطوات العملية المتعارف عليها.

(3-3): مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية في الاردن البالغ عددها (10) بنوك توفرت بها البيانات المالية اللازمة من اصل (13) بنك لسنوات الدراسة(2004، 2005،2006،2007،2008، 2009،2010)، وأسماء البنوك الموضحة بالجدول (1-3).

جدول (1-3): اسماء البنوك التجارية في الاردن

اسم البنك	ت
البنك الاردني الكويتي	1
بنك الاسكان	2
بنك الاستثمار العربي	3
بنك المؤسسة العربية المصرفية	4
البنك الاستثماري	5
بنك القاهرة عمان	6
بنك الاردن	7
البنك الاهلي الاردني	8
بنك الاتحاد	9
كابيتال بنك	10

(3-4): عينة الدراسة

لضمان جودة النتائج المُتحصل عليها؛ فقد تم اختيار (10) بنوك من مجتمع الدراسة والتي حققت معايير اختيار العينة وهي توفر البيانات المالية اللازمة بشكل كامل دون فقد أي سنة من سنوات العينة.

(3-5): أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة لجأت الباحثة إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما: المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة كأدوات رئيسة للدراسة وللفترة 2004-2010. المصادر الثانوية: حيث توجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة. وكان هدف الباحثة من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية.

(3-6): متغيرات الدراسة

قامت الباحثة بتحديد متغيرات الدراسة المستقلة بالتعديلات التي جرت في معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة ب(عدد التعديلات، الافصاح) و العائد على الاصول والرافعة التشغيلية كمتغير رقابي بين التعديلات على المعايير و جودة الارباح، وقد تم تحديد المتغير التابع متمثلا بجودة الارباح لدى البنوك التجارية في الاردن.

(3-7): المعالجات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها عمدت الباحثة لاستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

-اختبار Kolmogorov-Smirnov للتحقق من التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) للبيانات.

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

-تحليل الانحدار البسيط لبيان أثر العائد على الاصول و الرافعة التشغيلية كمتغيرات رقابية في

العلاقة بين عدد التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية و جودة الأرباح.

-تحليل الانحدار المتعدد الهرمي Hierarchical Multiple Regression analysis لبيان أثر التعديلات

في معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة ب(عدد التعديلات و الافصاح) على جودة الأرباح.

-تم حساب المستحقات الاختيارية لإيجاد جودة الارباح من خلال استخدام نموذج جونز المعدل

بالخطوات التالية :

أ- تقدير المستحقات الكلية (Total Accruals) وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي

التشغيلي.

ب- تقدير الميل ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) في نموذج الانحدار التالي. (Onalo et al., 2014)

$$\begin{aligned} \text{TACCR}_{it}/\text{AST}_{i,t-1} = & a_0 (1/\text{AST}_{it-1}) + a_1 (\Delta \text{GE}_{it} - \Delta \text{NL}_{it})/\text{AST}_{it-1} \\ & + a_2 (\text{PPE}_{it}/\text{AST}_{it-1}) + e_{it}. \end{aligned} \quad (1)$$

معادلات رقم (1)، (2)، (3) تمثل نموذج جونز المعدل

TACCR: المستحقات الكلية للبنك_{*i*}، في السنة_{*t*}

AST_{*it-1*}: مجموع الاصول للبنك_{*i*}، في بداية السنة

ΔGE: التغير في هامش الربح للبنك_{*i*}، بين العامين *t-1*، *t*

ΔNL: التغير في التسهيلات الائتمانية للبنك_{*i*}، بين العامين *t-1*، *t*

PPE: حجم العقارات والتجهيزات والممتلكات (الأصول الثابتة) للشركة_{*i*}، في السنة_{*t*}

e: المتبقي (residual)

ج- تقدير المستحقات العادية غير الاختيارية (normal accruals) باستخدام ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) التي تم

استخراجها في المعادلة رقم (1) كما يلي (حمدان، 2012):

$$\text{NACC}_{i,t} = \beta_1 (1/A_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta \text{REV}_{i,t} - \Delta \text{REC}_{i,t}) + \beta_3 (\text{PPE}). \quad (2)$$

NACC_{*it*}: المستحقات العادية للشركة_{*i*}، في السنة_{*t*}

ΔREV: التغير في إيرادات الشركة، تم استبداله ب GE (Gross Earnings) اي بهامش الربح

لكي يتناسب مع قطاع البنوك

ΔREC : التغيير في الذمم المدينة، تم استبداله ب (Net Loans) NL اي صافي التسهيلات

الائتمانية لكي يتناسب مع قطاع البنوك

د- بعد تقدير المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية؛ يتم حساب المستحقات الاختيارية غير

العادية (abnormal accruals or discretionary accruals) وهي تمثل إدارة الأرباح،

كما يلي (حمدان، 2012):

$$DACC_{i,t} = |TACC_{i,t}| - |NACC_{i,t}| \quad (3)$$

DACC: المستحقات الاختيارية للشركة i ، في السنة t ، حيث يجب ان تكون بالقيمة المطلقة، وهي تمثل

ادارة الارباح

د- أما لأغراض معرفة تأثير التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح، تم

استخدام المعادلات التالية (Garcia & Guijarro, 2014):

$$DEP = \beta_0 + \beta_1 ROA + \beta_2 leverage + \beta_3 INDEX. \quad (4)$$

$$Index = \frac{\text{عدد المعايير المعدلة خلال الفترة من 1998 - السنة الحالية}}{\text{مجموع المعايير المعتمدة بشكل اجباري خلال السنة الحالية + المعايير الملغاة و غير الاجباري اعتمادها}} \quad (5)$$

- تم حساب الافصاح بطريقة 0 او 1 باعتبارها متغيرات وهمية dummy variable وهذا ما تم

اتباعه في دراسات سابقة، وذلك بوضع 0 في سنوات ما قبل الزيادة في الافصاحات و 1 في

السنوات ما بعد الزيادة في الإفصاحات (اي من عام 2007) و ذلك حسب ما ورد في القوائم المالية للبنوك.

(3-8): اختبار التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار "Kolmogorov Smirnov Test"، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ التوزيع بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول التالي. (امين، 2007)

جدول (3-2): اختبار كولمرجوف سميرونوف للتوزيع الطبيعي

المتغيرات	معلمة توزيع المتوسط	عدد المشاهدات (السنوات)	إحصائي الاختبار	الدالة الإحصائية Sig
عدد التعديلات	4.5757	7	0.678	0.747
الإفصاح	0.5714	7	0.953	0.324
إدارة الأرباح	1.599	7	0.465	0.982
العائد على الأصول	1.2443	7	0.511	0.957
الرافعة التشغيلية	69.44	7	1.28	0.075

ملاحظة: * يكون التوزيع طبيعياً عندما يكون مستوى الدلالة ($\alpha > 0.05$).

من الجدول السابق نجد أن قيمة P. Value للمتغيرات (عدد التعديلات، الإفصاح، وإدارة الأرباح،
والعائد على الأصول، والرافعة التشغيلية)، على التوالي بلغت (0.747، 0.324، 0.982، 0.957،
0.075) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي فإن بيانات هذه العينة مسحوبة من مجتمع
تتبع بياناته للتوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع

نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

(1-4): المقدمة

(2-4): نتائج التحليل الاحصائي للدراسة

(3-4): اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

(1-4): المقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة التي اعتمدت فيها من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الاحصائية الخاصة بكل منها.

(2-4): نتائج التحليل الاحصائي للدراسة

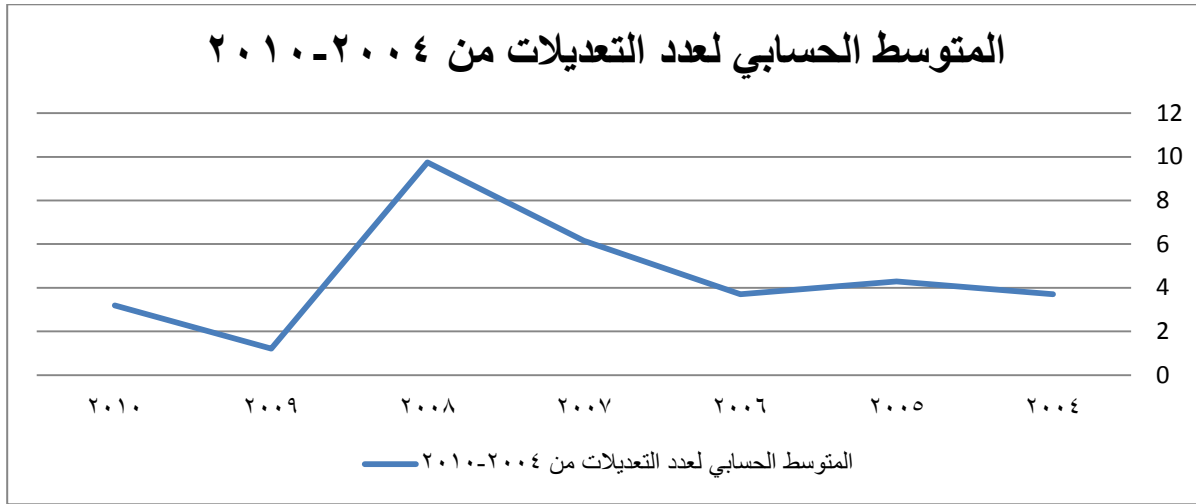
(1-2-4): التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية المتمثلة بـ (عدد التعديلات، والإفصاح)

يظهر الجدول (1-4) النتائج الوصفية لمتغير التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية في قطاع البنوك التجارية في الاردن محل الدراسة، حيث تم حساب المتوسط الحسابي لكل من عدد التعديلات والإفصاح.

جدول (1-4): المتوسط الحسابي لعدد التعديلات والإفصاح

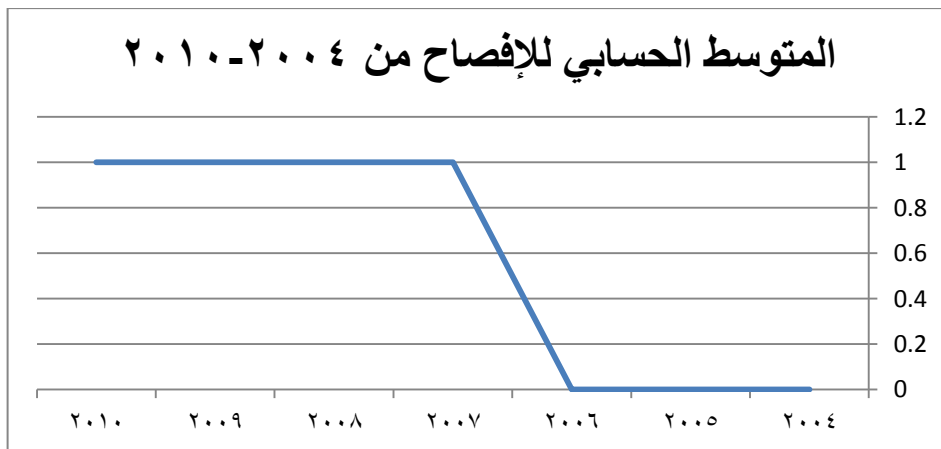
المتوسط الحسابي للإفصاح	المتوسط الحسابي لعدد التعديلات	السنة
0	3.71	2004
0	4.29	2005
0	3.7	2006
1	6.16	2007
1	9.75	2008
1	1.22	2009
1	3.2	2010

الرسم البياني رقم (1)



تبين ان المتوسطات الحسابية لعدد التعديلات متذبذبة بين الزيادة والنقصان على مدى سنوات عينة الدراسة وبلغت اكثر قيمة لها في عام 2008، ويعزى ذلك الى انه في عام 2008 كان هناك اكبر عدد من التعديلات (26) تعديل، والرسم البياني اعلاه يوضح ذلك.

الرسم البياني رقم (2)



يلاحظ ان البنوك التجارية بدأت بالالتزام بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاتها لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودعين والبنوك الاخرى (الافصاح) وذلك منذ عام 2007 كما هو

موضح بالرسم اعلاه

جدول (4-2): المتوسطات الحسابية للعائد على الاصول والرافعة التشغيلية وادارة الارباح

المتوسط الحسابي للمتوسط الحسابي لإدارة الارباح	المتوسط الحسابي للرافعة التشغيلية	المتوسط الحسابي للعائد على الاصول	السنة
13626457.5	82.115	1.283	2004
22139628.7	89.488	2.38	2005
5112360587	87.439	1.589	2006
13296188.2	86.735	1.334	2007
20220045.5	85.554	1.551	2008
10082863.2	85.63	1.199	2009
9990345.1	86.059	1.427	2010

(4-2-3): العائد على الاصول

يبين الجدول (4-2) المتوسط الحسابي للعائد على الاصول في قطاع البنوك التجارية في الاردن. حيث لوحظ ان اقل متوسط حسابي بلغ (1.199) بينما بلغ المتوسط الحسابي الاعلى قيمة (2.38). اي ان صافي الربح نسبة لإجمالي الاصول بلغ اعلى قيمة له عام 2005 بالنسبة لسنوات عينة الدراسة، ويعزى ذلك الى الزيادة في الاستثمارات في الاصول الموجودة لدى الشركات.

(4-2-4): الرافعة التشغيلية

يبين الجدول (2-4) المتوسط الحسابي للرافعة التشغيلية في قطاع البنوك التجارية في الاردن. حيث لوحظ التذبذب الواضح في قيم الرافعة التشغيلية وهي قيمة اجمالي الدين على اجمالي اصول الشركة على مدى سنوات عينة الدراسة، ويعزى ذلك لحدوث الازمات الاقتصادية.

(4-2-5): ادارة الارباح

يبين الجدول (2-4) المتوسط الحسابي لإدارة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن ،حيث تبين ان ادارة الارباح قد انخفضت على مدى سنوات عينة الدراسة حيث بلغت (22139628.7)وهي اعلى قيمة لها عام 2005 ، بينما بلغت ادنى قيمة لها(9990345.1) عام 2010 وهذا يدل على انخفاض ادارة الارباح وبالتالي زيادة جودة الارباح مما يدل على التأثير الايجابي لتطبيق المعايير وتعديلاتها.

(3-4): اختبار فرضيات الدراسة

HO1: “لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتعديلات في المعايير المتمثلة بـ (عدد التعديلات، الإفصاح) على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية”.

لاختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر التعديلات في المعايير (عدد التعديلات، والإفصاح) على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، والجدول (3-4) يبين هذه النتائج:

الجدول (3-4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التعديلات في المعايير (عدد التعديلات، والإفصاح) على إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية

مستوى دلالة T	قيمة T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	التعديلات في المعايير
0.768	-0.315	-0.151	3890302.62 0	-1226208.826	عدد التعديلات
0.423	-0.891	-0.426	7444387.41 5	-6632828.319	الإفصاح

* ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

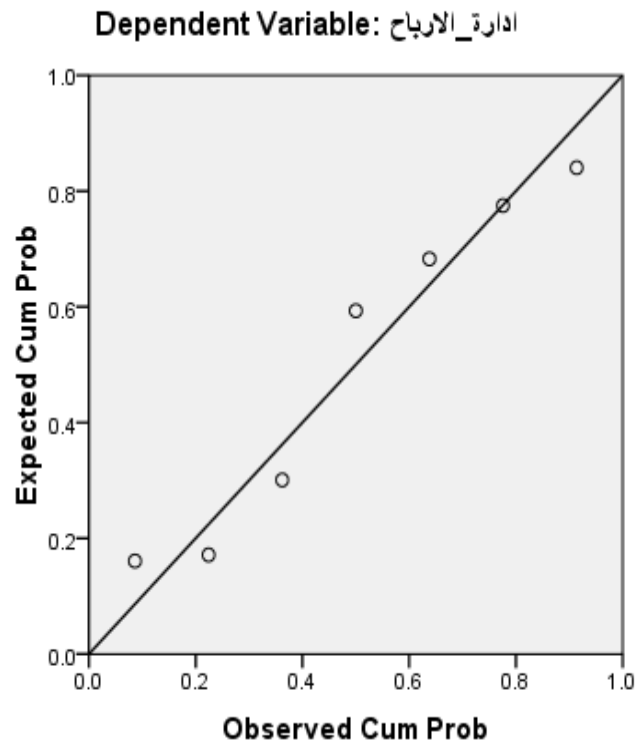
يتضح من الجدول (3-4)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية للتعديلات في المعايير والمتعلقة بـ (عدد التعديلات، والإفصاح) ليس لها تأثير في إدارة الأرباح وبالتالي جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (-0.315، -0.891) على التوالي، وهي قيم غير معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

ويلاحظ من نتائج الجدول (3-4) أن إتجاه العلاقة السلبية طغى على العلاقة ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح، والإفصاح وإدارة الأرباح، مما يشير إلى ارتفاع في جودة الأرباح، ولكن الفروقات في

المتوسطات الحسابية إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، والرسم البياني رقم (3) يوضح ذلك:

الرسم البياني رقم (3)

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



الفرضية الفرعية الأولى

SH1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد التعديلات في جودة الارباح في البنوك

الأردنية.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى أثر عدد التعديلات في إدارة الأرباح في البنوك الأردنية والجدول (4-4) يوضح ذلك.

الجدول (4-4): اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى أثر عدد التعديلات في إدارة الأرباح في البنوك الأردنية

الدلالة الاحصائية	قيمة (F)	B	R2	Beta	R	Adjusted R Square
		التنبؤ	معامل التحديد (التأثير)	اتجاه العلاقة	الارتباط	
0.460	0.639	-2.73	0.113	-0.337	0.337	-0.064

يتضح من الجدول (4-4) أنه بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين عدد التعديلات وإدارة الأرباح في البنوك الأردنية (0.337) وباتجاه علاقة سلبية (Beta) وبلغ أيضاً (-0.337) وهذا يعني انه زيادة عدد التعديلات ادت الى انخفاض ادارة الارباح وبالتالي زيادة جودتها، وقد بلغت قيمة (F) (0.639) بمستوى دلالة احصائية أعلى من (0.05) مما يشير إلى أنه كان تأثير عدد التعديلات في إدارة الأرباح في البنوك الأردنية (R^2) ب(11.3%)، وبلغ معامل التنبؤ لهذا الأثر أو هذه العلاقة (B) (-2.73)، والفروق إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد التعديلات في جودة الأرباح في البنوك الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية

SH2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في جودة الأرباح في البنوك الأردنية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى أثر الإفصاح في

إدارة الأرباح في البنوك الأردنية والجدول (4-5) يوضح ذلك

الجدول (4-5): اختبار الانحدار البسيط للتعرف إلى أثر الإفصاح في إدارة الأرباح في البنوك الأردنية

الدلالة الإحصائية	قيمة (F)	B التنبؤ	R ² معامل التحديد (التأثير)	Beta اتجاه العلاقة	R الارتباط	Adjusted R Square
0.262	1.594	-7.65	0.242	-0.492	0.492	0.090

يتضح من الجدول (4-3) أن بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرين الإفصاح في إدارة

الأرباح في البنوك الأردنية (0.492) وباتجاه علاقة سلبية (Beta) بلغ أيضاً (-0.492) وهذا يعني

ان زيادة الإفصاح أدت إلى انخفاض إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودة الأرباح ، وقد بلغت قيمة (F)

(1.594) بمستوى دلالة إحصائية أعلى من (0.05) مما يشير إلى أن تأثير الإفصاح في إدارة

الأرباح في البنوك الأردنية (R^2) هو (24.2%)، وبلغ معامل التنبؤ لهذا الأثر أو هذه العلاقة (B)

(-7.65)، والفروق إن وجدت لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، مما يشير إلى قبول الفرضية

الصفريّة، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح في جودة الأرباح في البنوك الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات

وإدارة الأرباح في البنوك الأردنية

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي للتعرف إلى أثر العائد على الأصول كمتغير رقابي في العلاقة ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح والجدول (4-6) يوضح ذلك.

الجدول (4-6): اختبار الانحدار الخطي للتعرف إلى أثر العائد على الأصول كمتغير رقابي في العلاقة ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح

دلالة F المعدلة	Beta In	قيمة F المعدلة	درجات الحرية	R2 Change المعدلة	Adjusted R Square	الارتباط	
0.460	0.572	0.639	1	0.113	-0.064	0.337	التعديلات
0.202		2.331	1	0.326	0.160	0.663	إدارة الأرباح

تظهر النتائج المبينة في الجدول (4-6) عدم وجود أثر للعائد على الأصول كمتغير رقابي ما بين

المتغير المستقل (عدد التعديلات) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، حيث كانت قيمة الاحصائي (F)

المعدلة للمتغيرين على التوالي (0.639، 2.331) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند

مستوى الدلالة (0.05)، في حين لم يبلغ اتجاه العلاقة Beta In مستوى الدلالة الاحصائية ما بين

المتغيرين المستقل والتابع، وبناء عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الرئيسية الثالثة

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وإدارة

الأرباح في البنوك الأردنية

لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي للتعرف إلى أثر الرافعة التشغيلية كمتغير رقابي في العلاقة ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح والجدول (4-7) يوضح ذلك.

الجدول (4-7): اختبار الانحدار الخطي للتعرف إلى أثر الرافعة التشغيلية كمتغير معدل في العلاقة ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح

دلالة F المعدلة	Beta In	قيمة F المعدلة	درجات الحرية	R2 Change المعدلة	Adjusted R Square	الارتباط	
0.460	-0.446	0.639	1	0.113	-0.064	0.337	التعديلات
0.391		0.924	1	0.166	-0.081	0.529	إدارة الأرباح

تظهر النتائج المبينة في الجدول (4-7) عدم وجود أثر للرافعة التشغيلية على إدارة الأرباح كمتغير رقابي ما بين المتغير المستقل (عدد التعديلات) والمتغير التابع (إدارة الأرباح)، حيث كانت قيمة الاحصائي (F) المعدلة للمتغيرين على التوالي (0.639، 0.924) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، في حين لم يبلغ اتجاه العلاقة Beta In مستوى الدلالة الاحصائية ما بين المتغيرين المستقل والتابع، وبناء عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1-5): المقدمة

(2-5): مناقشة النتائج

(3-5): التوصيات والمقترحات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1-5): المقدمة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فان هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصلت اليها الباحثة، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الاول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص اهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل اليه من خلال التحليل الاحصائي بما يلي:

(2-5): مناقشة النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

اولاً: نتائج تحليل بيانات الدراسة:

1- بينت النتائج انه لا يوجد اثر للتعديلات في المعايير والمتعلقة بـ (عدد التعديلات، والإفصاح) ليس

لها تأثير في إدارة الأرباح وبالتالي جودة الارباح في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t)

المحسوبة (-0.315، -0.891) على التوالي.

2- بينت النتائج ان هناك انخفاض في ادارة الارباح على مدى سنوات عينة الدراسة على الرغم من انه لم يبلغ مستوى الدلالة الاحصائية و هذا الانخفاض يعتبر مؤشر على تحسن جودة الارباح و احد اسبابها بالتأكيد هو زيادة عدد التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية، ويلاحظ الانخفاض الواضح في ادارة الارباح خلال السنتين 2009 و 2010 عن سابقتها و يعزى ذلك بالتأكد للزيادة الملحوظة في عدد التعديلات في عام 2008 حيث بلغت 26 تعديل مما يشير الى تأثيرها في زيادة الشفافية والمصدقية في عرض البيانات المالية.

3- يلاحظ انه هناك تأثيرا سلبى للإفصاح على ادارة الارباح حيث بلغ معامل بيتا (-0.492) مما يعني ان التزام البنوك التجارية بتوفير معلومات ذات دلالة و معنى حول نشاطاتها قد اثر بشكل ايجابي على جودة الارباح.

4- بينت النتائج ان قيم المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الاصول والرافعة التشغيلية اخذت بالانخفاض خلال فترة سنوات الدراسة وهذا يدل على عدم وجود دور لهما كمتغير رقابي ومحفز للعلاقة بين ادارة الارباح و عدد التعديلات التي جرت على معايير التقارير المالية الدولية والتي تتعكس بالتالي على جودة الارباح.

ثانيا: نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة

1- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

هذا بسبب تشابه نشاطات البنوك الاردنية بشكل عام مما يؤدي الى تشابه عدد الافصاحات بصورة عامة.

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (Garcia & Guijarro) (2014)، حيث بحثت هذه الدراسة في معرفة تأثير التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على ادارة الارباح. حيث اشارت النتائج الى ان تحسن جودة المعايير المحاسبية و تعديلاتها زاد بشكل ملحوظ من مستوى جودة الارباح في التقارير للشركات المدرجة في البورصة الالمانية خلال فترة الدراسة.

2- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للعائد على الأصول كمتغير رقابي في العلاقة بين التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

بسبب تشابه معدلات العائد على الأصول بين البنوك الاردنية.

وهذه النتيجة لا تتفق مع دراسة (ابو ريشة، حميدات و العيسى) (2015)، حيث بحثت هذه الدراسة في العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الادارة. حيث اشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الادارة الاختيارية والعائد على الاصول.

3- لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية كمتغير رقابي في العلاقة بين التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$. هذا ايضا بسبب تشابه معدلات الرافعة التشغيلية بين البنوك الاردنية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ابو ريشة، حميدات و العيسى) (2015) حيث بحثت هذه الدراسة في العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الادارة. حيث اشارت النتائج الى عدم وجود علاقة ارتباط بين تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الادارة (المستحقات الاختيارية)، ونسبة المديونية.

(3-5): التوصيات

1- بينت الدراسة عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في البنوك الاردنية، لذا توصي الباحثة بدراسة العوامل الاخرى المؤثرة على جودة الارباح لتبيان اثرها وبالتالي العمل عليها لتحسين جودة الارباح مثل حجم الشركة، معدل دوران المدقق الخارجي، عقود الدين.

2- اجراء دراسات وابحاث اخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي قطاعات سوق عمان المالي.

3- ينبغي العمل على توعية المتخصصين والمستفيدين المعنيين بالشركات الاقتصادية بوسائل التحقق من مصداقية البيانات المعروضة من قبل الشركات، كتطوير واعتماد انموذج لقياس جودة الارباح في سوق عمان المالي يكون مؤشرا للمستثمرين والمتعاملين حول مدى جودة ارباح الشركات

المدرجة في السوق، مما يساهم في ترشيد قراراتهم والعمل على نشر هذه النتائج على موقع السوق.

4- أهمية الاستعانة بخبرات مكاتب التدقيق الكبيرة للحد من ممارسة ادارة الارباح، نظرا لما يتوفر لدى هذه المكاتب من مؤهلات تقنية عالية تستطيع من خلالها الكشف عن مدى التزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتعديلاتها.

5- لتحسين جودة الارباح ينبغي العمل على تفعيل الدور الرقابي المناط بهيئة الأوراق المالية في مجال وضع أنظمة وتعليمات أكثر تحفظاً وبما يتوافق مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية، للحد من درجة ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية في الشركات.

قائمة المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

المراجع العربية

أبو ريشة، خالد عريج، حميدات، محمد محمود، والعيبي، محمد سليم (2015). "العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الادارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، *المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*، 11، (3).

أمين، أسامة (2007) التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، مهارات أساسية في اختبارات الفروض الإحصائية (المعلمية واللامعلمية)، جامعة المنوفية، مصر.

إيمان، حابس (2012) دور التحليل المالي في منح القروض: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

بابكر، الزين عبدالله والصديق، بابكر ابراهيم. (2015). الاستحقاقات المحاسبية وعلاقتها بالأرباح المستقبلية "دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية". *مجلة العلوم الاقتصادية*، 16 (2): 1858-6759.

الجرجاوي، مي عبد ربه (2013). الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بادارة الارباح دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

حمدان، علاّم محمد (2012)، " العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، *مجلة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 20، (1)، 265-301.

حمدان، علاّم محمد، عناسوة، محمد سلامة، العتيبي، محمود حسني (2012). أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء المصارف الاردنية: دراسة تحليلية للفترة 2003-2008، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 20، (2) ، 416-381.

حمدان، علاّم محمد، مشتهى، صبري ماهر، و عواد، بهاء صبحي (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الارباح كدليل على جودتها، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال: 8، (3).

حميدان، مصطفى حميدان (2010). مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

شاهين، علي عبدالله (2011). ادارة الارباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية.

صلاح، حواس (2008). التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية. (اطروحة دكتوراه غير منشوره)، جامعة الجزائر، الجزائر.

فداوي، امينة (2013). قياس ممارسات ادارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، 4، 1-14.

فريد، امينة فداوي. (2014). دور حوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250. (اطروحة دكتوراه غير منشوره)، جامعة باجي مختار، عنابة: الجزائر.

قراقيش، سائد (2009). تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

اللوزي، خالد محمد (2013). اثر ممارسة ادارة الارباح على اسعار الاسهم (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

المجري، فاطمة علي (2014). قدرة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان: الاردن.

مجلس معايير المحاسبة الدولية (2012). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الاردن).

محمد، علي محمود (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

مليجي، مجدي (2012). اثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على ادارة وجودة الارباح كمدخل لتحسين الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة.

مليجي، مجدي (2014). "اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية".

نزال، محمد حسن (2014). دور المعايير المحاسبية واخلاقيات المهنة كضوابط للممارسات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان: الاردن.

المراجع الاجنبية

- Barth, M., Landsman, W. and Lang, M. (2008), ‘International Accounting Standards and Accounting Quality’, **Journal of Accounting Research**, 46 (3): 467–498.
- Chiha, H., Trabelsi, N.S., & Hamza, S.E. (2013) The effect of IFRS on earnings quality in a *European* stock market: Evidence from France. **Interdisciplinary Journal of Research in Business**, 2 (12), 35-47.
- Dechow, P.M., Hutton, A.P., Kim, J.H., & Sloan, R.G. (2012) *Detecting Earnings Management: A New Approach*. **Journal of Accounting Research**, 50 (2), 275–334.
- Deloitte, (2016). “International financial reporting standards”, (On Line) available: ***The #1 Website for Global Accounting News***.
- Garcia, J.C.N., & Guijarro, A.M. “ The influence of improvements in accounting standards on earnings management: The case of IFRS”, ***Australian Accounting Review***, 69, (24), p154-170.
- Houqe, M., Monem, R., Tareq, R., & Zajil, T. (2015) ‘Secrecy and mandatory IFRS adoption on earnings quality’. Wellington, New Zealand: **center for Accounting, Governance and Taxation Research**.
- Jaweher, B., & Mounira, B. (2014) The effects Of mandatory IAS/IFRS regulation on the properties of earnings quality in Australia and Europe. ***European Journal of Business and Management***. 6 (3), 2222-2839.
- Jones, J.J. (1991) *Earnings management during import relief investigations*. ***Journal of Accounting Research***, 29 (2), 193–228.
- Kamarudin, K.A., & Ismail, W.A.W (2014) “Earnings quality construct and measures in empirical accounting studies”, ***Procedia Economics And Finance*** (Online), available: www.sciencedirect.com.

- Kim (2013) The effect of adopting K-IFRS on financial reports – case study with KT&G. **International Journal of Multimedia and Ubiquitous Engineering**, 8 (2), 205- 212.
- Liu, G., & Sun, J., (2015). “ Did the mandatory adoption of IFRS affect the earnings quality of Canadian firms?”, *Social Science Research Network* (Online), available: <http://ssrn.com/abstract=2200735>, 14, (3), p250-275.
- Onalo, U, Lizam, M., & Kaseri, A. (2014). “ The effect of changes in accounting standards on earnings management of Malaysia and Nigeria banks”, **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, 2, (8), p15-42.
- Radzi, S.N.J.M., Islam, M.A. & Ibrahim, S.(2011). “ Earnings quality in public listed companies: A study on Malaysia exchange for securities dealing and automated quotation”, **International Journal of Economics and Finance**, 3, (2).p223.

قائمة الملاحق

-الملحق (1): اداة الدراسة (معادلة)

-الملحق (2): نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة

-الملحق (3): نتائج التحليل المالي

الملحق (1): اداة الدراسة (معادلة)

تهدف الباحثة للقيام بدراسة بعنوان "اثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح في قطاع البنوك التجارية في الاردن" ، من خلال الدور المعدل للعائد على الاصول والرافعة التشغيلية.

والجدول التالي يبين المعادلات التي تم استخدامها في هذا البحث، حيث تم استخدام نموذج جونز المعدل:-

$$TACCR_{i,t}/Assets = a(1/assets) + b(\Delta REV - \Delta REC)/Assets + c(PPE/Assets) + e$$

المستحقات الكلية

$$y = aX1 + bX2 + cX3 + e$$

$$y = TACCR/Assets$$

$$X1 = 1/assets$$

$$X2 = (\Delta REV - \Delta REC)/Assets$$

$$X3 = PPE/Assets$$

$$NACC_{i,t} = B1(1/A_{i,t-1}) + B2(\Delta REC_{i,t} \Delta R$$

$$E_{i,t}) +$$

$$B3(PPE)$$

المستحقات غير الاختيارية

حيث إن:

$$Z = b1W1 + B2W2 + B3W3$$

$$w1 = 1/A_{i,t-1}$$

$$W2 = (\Delta REC_{i,t} - \Delta RE_{i,t})$$

$$W3 = PPE$$

$$\text{المستحقات الاختيارية } DACC = \text{المستحقات الكلية } TACC - \text{المستحقات غير الاختيارية } NACC$$

الملحق (2): نتائج التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للتعديلات في المعايير المتمثلة بـ (عدد

التعديلات، والإفصاح) على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.560 ^a	.314	-.373-	9.75200E6

a. Predictors: (Constant), الافصاح, التعديلات_عدد

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.304E14	3	4.348E13	.457	.732 ^a
	Residual	2.853E14	3	9.510E13		
	Total	4.157E14	6			

a. Predictors: (Constant), الافصاح, التعديلات_عدد

b. Dependent Variable: الارباح_ادارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.527E7	1.398E7		1.092	.355
	التعديلات_عدد	-1.562E6	4.382E6	-.192-	-.357-	.745
	الافصاح	-3.295E6	1.077E7	-.212-	-.306-	.780

a. Dependent Variable: الارباح_ادارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.527E7	1.398E7		1.092	.355
	التعديلات_عدد	-1.562E6	4.382E6	-.192-	-.357-	.745
	الافصاح	-3.295E6	1.077E7	-.212-	-.306-	.780

الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح في البنوك الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.337 ^a	.113	-.064-	8.58639E6

a. Predictors: (Constant), التعديلات_عدد

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.711E13	1	4.711E13	.639	.460 ^a
	Residual	3.686E14	5	7.373E13		
	Total	4.157E14	6			

a. Predictors: (Constant), التعديلات_عدد

b. Dependent Variable: الارباح_ادارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.931E7	5.268E6		3.666	.015
	التعديلات_عدد	-2.739E6	3.427E6	-.337-	-.799-	.460

a. Dependent Variable: الارباح_ادارة

الفرضية الرئيسية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة التشغيلية كمتغير رقابي ما بين عدد التعديلات وإدارة الأرباح في البنوك الأردنية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.492 ^a	.242	.090	7.94009E6

a. Predictors: (Constant), الافصاح

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.005E14	1	1.005E14	1.594	.262 ^a
	Residual	3.152E14	5	6.305E13		
	Total	4.157E14	6			

a. Predictors: (Constant), الافصاح

b. Dependent Variable: الارباح_ادارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.037E7	4.584E6		4.443	.007
	الافصاح	-7.657E6	6.064E6	-.492-	-1.263-	.262

a. Dependent Variable: الارباح_ادارة

ملحق رقم (3): نتائج التحليل المالي للدراسة

Year	N.C.F. operating (A) صافي التدفق النقدي التشغيلي	Net Income (B) صافي الربح	TACCR I,(C) المستحقات الكلية
2004	18,817,969	18,010,674	(807,295)
2005	289,393,995	27,899,336	(261,494,659)
2006	(106,048,573)	40,132,812	146,181,385
2007	37,080,287	45,396,662	8,316,375
2008	(11,351,009)	49,075,991	60,427,000
2009	205,338,848	44,871,942	(160,466,906)
2010	(56,232,288)	52,213,883	108,446,171

اسم البنك: البنك الاردني الكويتي:-

Assets I,T	الايادات	revenuesالايادات	Δ revenue
مجموع الاصول D	السنة الحالية year t E	السنة السابقة year t-1 F	التغير في الايادات G=E-F
717,685,211	57,643,189	49,125,547	8,517,642
887,617,133	83,032,072	57,643,189	25,388,883
1,408,372,182	125,138,039	83,032,072	42,105,967
1,649,761,717	164,384,583	125,138,039	39,246,544
2,016,727,606	182,137,461	164,384,583	17,752,878
2,062,791,204	172,439,073	182,137,461	(9,698,388)
2,138,860,149	147,889,205	172,439,073	(24,549,868)

Receivables ذمم	Receivables ذمم مدينة	Δ receivable
in year t السنة الحالية H	in year t-1 السنة السابقة I	التغير في الذمم المدينة J=H-I
446,733,173	318,212,600	128,520,573
688,975,366	446,733,173	242,242,193
959,174,719	688,975,366	270,199,353
1,129,106,496	959,174,719	169,931,777
1,237,394,692	1,129,106,496	108,288,196
1,089,148,849	1,237,394,692	(148,245,843)
1,170,473,395	1,089,148,849	81,324,546

النموذج الاول			
المستحقات الكلية K=C/D	L=1/D	M=(G-J)/D	N=(P.P.E)/D
-0.001	1.39337E-09	-0.233730511	0.013473212
-0.295	1.12661E-09	-0.03539529	0.013031739
0.104	7.1004E-10	-0.161955333	0.008460272
0.005	6.06148E-10	-0.079214611	0.007986338
0.030	4.95853E-10	-0.04489219	0.006406757
-0.077791153	4.8478E-10	0.067165041	0.005691194
0.050702787	4.67539E-10	-0.049500391	0.005463109

النموذج الثاني		
O=1/D	P=G-J	P.P.E
1.39337E-09	(120,002,931)	9,669,525
1.12661E-09	(216,853,310)	11,567,195
7.1004E-10	(228,093,386)	11,915,212
6.06148E-10	(130,685,233)	13,175,555
4.95853E-10	(90,535,318)	12,920,684
4.8478E-10	138,547,455	11,739,744
4.67539E-10	(105,874,414)	11,684,826

Q=N* β	R=O* β	S=(P.P.E)* β	المستحقات غير الاختيارية P*Q*R=T
9.47169E-11	27,780,256	-1493150.596	26,287,106
7.65836E-11	50,200,778	-1786185.372	48,414,593
4.82663E-11	52,802,816	-1839925.529	50,962,891
4.12041E-11	30,253,172	-2034545.42	28,218,626
3.37066E-11	20,958,608	-1995188.7	18,963,419

3.29539E-11	(32,073,248)	-1812830.077	(33,886,079)
3.17819E-11	24,509,554	-1804349.738	22,705,205

المستحقات الاختيارية-K=U T	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
26287105.78	5	0	18,010,674	90.54	2.03
48414593.33	3.9	0	27,899,336	90.93	1.98
50962890.83	7.6	0	40,132,812	92.30	2.43
28218626.28	12	1	45,396,662	88.13	2.25
18963418.9	2.84	1	49,075,991	88.81	2.38
33886078.44	2.13	1	44,871,942	87.87	2.10
22705204.6	4.33	1	52,213,883	86.31	2.51

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
C=A-B		
279,600,878	31,765,872	(247,835,006)
329,596,919	74,051,778	(255,545,141)
109,980,326	94,705,866	(15,274,460)
560,757,791	111,463,294	(449,294,497)
188,714,605	101,322,745	(87,391,860)
621,808,648	66,562,510	(555,246,138)
380,657,044	88,437,238	(292,219,806)

اسم البنك: بنك الاسكان:-

Assets I,T	revenues الإيرادات	revenues الإيرادات	Δ revenue
	year t السنة الحالية	year السنة السابقة t-1	
D	E	F	G=E-F
2,030,610,781	125,741,011	115,710,642	10,030,369
2,494,931,963	215,650,282	125,741,011	89,909,271
3,196,252,968	276,866,266	215,650,282	61,215,984
4,096,450,307	346,353,828	276,866,266	69,487,562
5,020,071,766	373,377,648	346,353,828	27,023,820
5,430,579,044	362,525,485	373,377,648	(10,852,163)
6,090,337,737	355,578,016	362,525,485	(6,947,469)

Receivables ذمم مدينة in year t السنة الحالية t	Receivables ذمم مدينة in year t-1 السنة السابقة-1	Δ receivable التغير في الذمم المدينة J=H-I
H	I	J=H-I
884,899,062	628,819,522	256,079,540
1,262,618,624	884,899,062	377,719,562
1,589,871,677	1,262,618,624	327,253,053
1,936,250,617	1,589,871,677	346,378,940
2,341,696,067	1,936,250,617	405,445,450
2,368,648,748	2,341,696,067	26,952,681
2,449,148,398	2,368,648,748	80,499,650

النموذج الاول			
K=C/D المستحقات الكلية	L=1/D	M=(G-J)/D	N=(P.P.E)/D
-0.122049488	4.92463E-10	-0.121170031	0.019479509
-0.102425695	4.00813E-10	-0.115357972	0.017277397
-0.004778865	3.12866E-10	-0.083234047	0.017177776
-0.109678981	2.44114E-10	-0.067593003	0.01667911
-0.017408488	1.992E-10	-0.075381717	0.015549693
-0.102244371	1.84142E-10	-0.006961476	0.017130015
-0.047980887	1.64195E-10	-0.014358337	0.016897966

النموذج الثاني		
O=1/D	P=G-J	P.P.E
4.92463E-10	(246,049,171)	39,555,300
4.00813E-10	(287,810,291)	43,105,931
3.12866E-10	(266,037,069)	54,904,516
2.44114E-10	(276,891,378)	68,325,146
1.992E-10	(378,421,630)	78,060,574
1.84142E-10	(37,804,844)	93,025,899
1.64195E-10	(87,447,119)	102,914,317

Q=N* β	R=O* β	S=(P.P.E)* β	المستحقات غير الاختيارية P*Q*R=T
3.34761E-11	56959517.52	6108058.024	50851459.5
2.7246E-11	66627069.89	6656340.053	59970729.84
2.12677E-11	61586645.6	8478256.251	53108389.34
1.65941E-11	64099379.94	10550645.71	53548734.24

1.3541E-11	87603276.11	12053972.93	75549303.19
1.25174E-11	8751688.394	-14364891.4	-5613203.006
1.11614E-11	20243700.42	15891843.06	4351857.365

المستحقات الاختيارية K-T=U	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
50851459.62	5	0	31,765,872	86.26	1.27
59970729.94	3.9	0	74,051,778	88.04	2.32
53108389.35	7.6	0	94,705,866	87.64	2.31
53548734.34	12	1	111,463,294	79.61	2.22
75549303.2	2.84	1	101,322,745	82.27	1.87
5613202.904	2.13	1	66,562,510	83.22	1.09
4351857.413	4.33	1	88,437,238	84.13	1.32

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
C=A-B		
(18,041,280)	5,112,195	23,153,475
20,945,680	8,558,121	(12,387,559)
3,555,061	8,338,171	4,783,110
(11,864,705)	6,977,496	18,842,201
29,315,932	11,782,226	(17,533,706)
74,420,864	10,696,659	(63,724,205)
35,050,010	11,834,680	(23,215,330)

اسم البنك: بنك الاستثمار العربي الاردني:-

Assets I,T	revenues الايادات	Revenues الايادات	Δ revenue
مجموع الاصول	السنة الحالية year t	السنة السابقة - year t-1	التغير في الايادات
D	E	F	G=E-F
376,014,579	18,341,741	17,801,423	540,318
402,931,525	29,512,058	18,341,741	11,170,317
477,821,156	37,755,160	29,512,058	8,243,102
549,039,513	42,829,842	37,755,160	5,074,682
636,778,592	52,194,123	42,829,842	9,364,281
697,473,021	52,283,994	52,194,123	89,871
800,824,481	53,972,896	52,283,994	1,688,902

Receivables ذمم مدينة in year t السنة الحالية	Receivables ذمم مدينة in year t-1 السنة السابقة	Δ receivable التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
76,721,179		
71,998,161	76,721,179	(4,723,018)
69,474,795	71,998,161	(2,523,366)
73,076,562	69,474,795	3,601,767
119,284,258	73,076,562	46,207,696
126,209,742	119,284,258	6,925,484
178,073,494	126,209,742	51,863,752
238,351,071	178,073,494	60,277,577
282,471,433	238,351,071	44,120,362
292,830,023	282,471,433	10,358,590
323,820,854	292,830,023	30,990,831

النموذج الاول			
$K=C/D$ المستحقات الكلية	$L=1/D$	$M=(G-J)/D$	$N=(P.P.E)/D$
-0.030743584	2.48181E-09	0.010534874	0.014902855
0.010010252	2.09283E-09	-0.09129075	0.010727679
0.034318479	1.82136E-09	-0.10054448	0.019363289
-0.027535012	1.5704E-09	-0.05458111	0.021269215
-0.091364401	1.43375E-09	-0.01472275	0.024507435
-0.028989286	1.24871E-09	-0.0365897	0.025289525

النموذج الثاني		
$O=1/D$	$P=G-J$	P.P.E
2.48181E-09	4,244,833	6,004,830
2.09283E-09	(43,620,650)	5,125,912
1.82136E-09	(55,202,895)	10,631,211
1.5704E-09	(34,756,081)	13,543,781
1.43375E-09	(10,268,719)	17,093,275
1.24871E-09	(29,301,929)	20,252,471

$Q=N*\beta$	$R=O*\beta$	$S=(P.P.E)*\beta$	المستحقات غير الاختيارية $P*Q*R=T$
1.68706E-10	-982663.9068	-927255.0091	-1909918.916
1.42264E-10	10098027.02	-791534.0781	9306492.946
1.23811E-10	12779276	-1641652.412	11137623.59
1.06751E-10	8045910.485	-2091406.214	5954504.271

9.74618E-11	2377172.325	-2639512.67	-262340.3453
8.48837E-11	6783293.484	-3127350.014	3655943.47

المستحقات الاختيارية-K-U T	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
9843214.27	5	0	5,112,195	89.75	1.27
1909918.885	3.9	0	8,558,121	88.78	1.79
9306492.936	7.6	0	8,338,171	88.76	1.52
11137623.55	12	1	6,977,496	87.31	1.10
5954504.299	2.84	1	11,782,226	81.51	1.69
262340.2539	2.13	1	10,696,659	82.21	1.34
3655943.499	4.33	1	11,834,680	84.34	1.36

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
		C=A-B
3,424,743	7,139,581	3,714,838
(5,894,940)	11,861,343	17,756,283
(35,119,016)	10,991,248	46,110,264
134,892,879	10,557,968	(124,334,911)
(11,217,246)	9,919,883	21,137,129
4,882,586	9,236,879	4,354,293
(13,124,929)	10,358,382	23,483,311

اسم البنك: بنك المؤسسة العربية المصرفية:-

Assets I,T	revenues الايرادات	Revenues الايرادات	Δ revenue
مجموع الاصول	السنة الحالية year t	السنة السابقة year t-1	التغير في الايرادات
D	E	F	G=E-F
333,898,304	25,278,940	22,657,633	2,621,307
373,612,147	35,350,689	25,278,940	10,071,749
410,786,480	42,330,163	35,350,689	6,979,474
517,654,162	50,517,485	42,330,163	8,187,322
601,180,052	52,630,486	50,517,485	2,113,001
587,006,228	45,617,739	52,630,486	(7,012,747)
610,981,717	47,057,407	45,617,739	1,439,668

Receivables ذمم مدينة in year t السنة الحالية	Receivables ذمم مدينة in year t-1 السنة السابقة	Δ receivable التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
147,158,338	128,209,311	18,949,027
206,128,306	147,158,338	58,969,968
240,529,765	206,128,306	34,401,459
267,108,022	240,529,765	26,578,257
267,259,973	267,108,022	151,951
284,333,399	267,259,973	17,073,426
312,116,560	284,333,399	27,783,161

$K=C/D$ المستحقات الكلية	$L=1/D$	$M=(G-J)/D$	$N=(P.P.E)/D$
0.011125657	2.99492E-09	-0.04890028	0.024513012
0.047525979	2.67657E-09	-0.13087963	0.019998536
0.112248738	2.43435E-09	-0.06675484	0.02375677
-0.240189146	1.93179E-09	-0.03552746	0.021058053
0.035159398	1.6634E-09	0.003262001	0.017545158
0.007417797	1.70356E-09	-0.04103223	0.018492599
0.038435374	1.63671E-09	-0.04311666	0.01780168

النموذج الثاني		
$O=1/D$	$P=G-J$	P.P.E
2.99492E-09	(16,327,720)	8,184,853
2.67657E-09	(48,898,219)	7,471,696
2.43435E-09	(27,421,985)	9,758,960
1.93179E-09	(18,390,935)	10,900,789
1.6634E-09	1,961,050	10,547,799
1.70356E-09	(24,086,173)	10,855,271
1.63671E-09	(26,343,493)	10,876,501

$Q=N*\beta$	$R=O*\beta$	$S=(P.P.E)*\beta$	المستحقات غير الاختيارية $P*Q*R=T$
2.03586E-10	3779809.742	-1263890.226	2515919.516
1.81945E-10	11319765.68	-1153765.809	10165999.87
1.6548E-10	6348093.061	-1506960.987	4841132.074
1.31317E-10	4257436.756	-1683280.16	2574156.596
1.13073E-10	-453976.1763	-1628772.081	-2082748.258
1.15803E-10	5575864.318	-1676251.353	3899612.965
1.11259E-10	6098425.957	-1679529.651	4418896.306

المستحقات الاختيارية-U=K T	INDEX	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
2515919.505	5	89.49	1.91
10165999.83	3.9	88.86	2.89
4841131.962	7.6	87.12	2.12
2574156.836	12	87.29	1.76
2082748.293	2.84	87.13	1.69
3899612.958	2.13	85.50	1.51
4418896.268	4.33	84.25	1.49

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
		C=A-B
8,565,409	4,681,969	(3,883,440)
30,380,252	27,551,003	(2,829,249)
1,515,530	9,771,765	8,256,235
(43,417,152)	6,385,123	49,802,275
48,693,583	8,875,046	(39,818,537)
37,792,604	7,238,285	(30,554,319)
(61,186,879)	10,887,111	72,073,990

اسم البنك: بنك الاستثمار الاردني:-

Assets I,T	revenues الايادات	revenues الايادات	Δ revenue
	السنة t الحالية	السنة السابقة t-1	التغير في الايادات
مجموع الاصول	D	F	G=E-F
	E	F	G=E-F
366,956,913	22,674,103	24,434,696	(1,760,593)
392,797,523	52,776,440	22,674,103	30,102,337
554,885,514	44,079,207	52,776,440	(8,697,233)
671,915,191	55,429,552	44,079,207	11,350,345
699,126,874	51,760,322	55,429,552	(3,669,230)
683,282,263	46,137,382	51,760,322	(5,622,940)
666,715,036	51,430,923	46,137,382	5,293,541

Receivables ذمم مدينة	Receivables ذمم مدينة	Δ receivable
in year t السنة الحالية	in year t-1 السنة السابقة	التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
92,025,909	82,516,947	9,508,962
162,353,590	92,025,909	70,327,681
221,948,847	162,353,590	59,595,257
287,632,475	221,948,847	65,683,628
303,259,965	287,632,475	15,627,490
299,598,411	303,259,965	(3,661,554)
350,274,314	299,598,411	50,675,903

النموذج الاول			
K=C/D المستحقات الكلية	L=1/D	M=(G-J)/D	N=(P.P.E)/D
-0.010582823	2.72512E-09	-0.03071084	0.009011241
-0.007202818	2.54584E-09	-0.10240733	0.012577564
0.014879168	1.80217E-09	-0.12307492	0.009733118
0.074119882	1.48828E-09	-0.0808633	0.01195051
-0.056954665	1.43036E-09	-0.02760117	0.024146231
-0.04471698	1.46352E-09	-0.00287054	0.024830999
0.108103142	1.49989E-09	-0.0680686	0.03759394

النموذج الثاني		
O=1/D	P=G-J	P.P.E
2.72512E-09	(11,269,555)	3,306,737
2.54584E-09	(40,225,344)	4,940,436
1.80217E-09	(68,292,490)	5,400,766
1.48828E-09	(54,333,283)	8,029,729
1.43036E-09	(19,296,720)	16,881,279
1.46352E-09	(1,961,386)	16,966,581
1.49989E-09	(45,382,362)	25,064,445

Q=N* β	R=O* β	S=(P.P.E)* β	المستحقات غير الاختيارية P*Q*R=T
1.85245E-10	2608862.338	510620.358	2098241.979
1.73059E-10	9312025.629	762893.209	8549132.42
1.22506E-10	15809471.19	833976.537	14975494.66
1.01169E-10	12577963.88	1239936.26	11338027.62
9.72312E-11	4467122.797	2606776.63	1860346.167

9.94859E-11	454053.9591	2619948.81	-2165894.852
1.01958E-10	10505857.15	3870406.35	6635450.802

المستحقات الاختيارية-K=U T	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
2098241.99	5	0	4,681,969	91.22	1.19
8549132.427	3.7	0	27,551,003	89.79	4.97
14975494.64	7.6	0	9,771,765	87.54	1.45
11338027.55	12	1	6,385,123	88.99	0.91
1860346.224	2.84	1	8,875,046	88.67	1.30
2165894.807	2.13	1	7,238,285	87.45	1.09
6635450.694	4.33	1	10,887,111	86.01	1.61

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCRI,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
		C=A-B
(1,910,174)	12,137,294	14,047,468
(11,346,504)	31,474,539	42,821,043
(34,994,528)	19,248,635	54,243,163
133,251,324	20,909,814	(112,341,510)
111,095,114	20,294,839	(90,800,275)
(9,986,947)	25,549,038	35,535,985
(32,810,780)	34,748,836	67,559,616

اسم البنك: بنك القاهرة عمان:-

Assets I,T	revenues الايرادات	revenues الايرادات	Δ revenue
	year t السنة الحالية	year t-1 السنة السابقة	التغير في الایرادات
D	E	F	G=E-F
875,652,275	53,085,617	51,695,640	1,389,977
994,671,457	87,148,337	53,085,617	34,062,720
1,227,330,587	93,636,371	87,148,337	6,488,034
1,178,849,516	106,506,863	93,636,371	12,870,492
1,319,245,230	112,777,577	106,506,863	6,270,714
1,462,244,466	118,482,805	112,777,577	5,705,228
1,746,913,972	134,377,652	118,482,805	15,894,847

ذمم مدينة	ذمم مدينة	Δ receivable
Receivables	Receivables	التغير في الذمم
in year t	in year t-1	المدينة
السنة الحالية	السنة السابقة	
H	I	J=H-I
353,643,320	282,255,247	71,388,073
440,327,883	353,643,320	86,684,563
508,778,353	440,327,883	68,450,470
539,389,673	508,778,353	30,611,320
632,853,802	539,389,673	93,464,129
729,800,243	632,853,802	96,946,441
823,104,605	729,800,243	93,304,362

النموذج الاول			
$K=C/D$	$L=1/D$	$M=(G-J)/D$	$N=(P.P.E)/D$
المستحقات الكلية			
0.01604229	1.14201E-09	-0.079938233	0.020797004
0.043050439	1.00536E-09	-0.052903743	0.020579023
0.044196049	8.14776E-10	-0.050485531	0.018669075
-0.095297583	8.48285E-10	-0.015049273	0.026281335
-0.068827442	7.58009E-10	-0.066093409	0.02620432
0.024302356	6.8388E-10	-0.062398057	0.023134398
0.038673694	5.72438E-10	-0.044312151	0.021486837

النموذج الثاني		
$O=1/D$	$P=G-J$	P.P.E
1.14201E-09	(69,998,096)	18,210,944
1.00536E-09	(52,621,843)	20,469,367
8.14776E-10	(61,962,436)	22,913,127
8.48285E-10	(17,740,828)	30,981,739
7.58009E-10	(87,193,415)	34,569,924
6.8388E-10	(91,241,213)	33,828,145
5.72438E-10	(77,409,515)	37,535,656

$Q=N*\beta$	$R=O*\beta$	$S=(P.P.E)*\beta$	المستحقات غير الاختيارية
			$P*Q*R=T$
7.76301E-11	16204312.98	-2812101.099	13392211.88
6.83411E-11	12181771.54	-3160842.702	9020928.836
5.5386E-11	14344085.96	-3538203.71	10805882.25
5.76638E-11	4106939.272	-4784144.21	-677204.938
5.15272E-11	20184968.84	-5338225.261	14846743.58

4.64881E-11	21122019.84	-5223681.087		15898338.75
3.89126E-11	17920030.41	-5796188.243		12123842.16

المستحقات الاختيارية U=K-T	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
13392211.87	5	0	12,137,294	94.51	1.22
9020928.793	3.9	0	31,474,539	91.63	2.56
10805882.21	7.6	0	19,248,635	86.69	1.63
677204.8427	12	1	20,909,814	88.27	1.58
14846743.65	2.84	1	20,294,839	89.01	1.39
15898338.73	2.13	1	25,549,038	89.64	1.46
12123842.13	4.33	1	34,748,836	89.86	1.88

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
C=A-B		
22,294,191	14,076,150	(8,218,041)
39,431,461	23,207,357	(16,224,104)
9,453,584	25,582,705	16,129,121
78,920,627	24,244,265	(54,676,362)
127,165,196	32,858,476	(94,306,720)
121,187,639	25,369,137	(95,818,502)
13,874,779	32,115,410	18,240,631

اسم البنك: بنك الاردن :-

Assets I,T	revenues الاييرادات	revenues الاييرادات	Δ revenue
مجموع الاصول	السنة الحالية year t	السنة السابقة - year t-1	التغير في الاييرادات
D	E	F	G=E-F
901,654,157	64,206,952	57,776,375	6,430,577
968,797,329	81,920,314	64,206,952	17,713,362
1,185,713,310	99,536,304	81,920,314	17,615,990
1,376,230,654	119,607,193	99,536,304	20,070,889
1,455,719,079	129,395,094	119,607,193	9,787,901
1,686,018,203	127,043,962	129,395,094	(2,351,132)
1,907,991,848	130,944,645	127,043,962	3,900,683

Receivables ذمم مدينة	Receivables ذمم مدينة	Δ receivable
in year t السنة الحالية	in year t-1 السنة السابقة	التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
398,813,271	356,240,341	42,572,930
530,807,757	398,813,271	131,994,486
665,972,113	530,807,757	135,164,356
738,172,229	665,972,113	72,200,116
826,521,842	738,172,229	88,349,613
864,686,229	826,521,842	38,164,387
961,163,483	864,686,229	96,477,254

النموذج الاول			
K=C/D المستحقات الكلية	L=1/D	M=(G-J)/D	N=(P.P.E)/D
-0.009114405	1.10907E-09	0.040084497	0.023563867
-0.016746644	1.03221E-09	0.117961849	0.021461656
0.013602884	8.43374E-10	0.099137258	0.017084318
-0.039729069	7.26622E-10	0.037878263	0.014677061
-0.064783598	6.86946E-10	0.053967632	0.022170565
-0.056831238	5.93113E-10	0.024030297	0.025229146
0.00956012	5.24111E-10	0.048520423	0.02386433

النموذج الثاني

O=1/D	P=G-J	P.P.E
1.10907E-09	(36,142,353)	21,246,459
1.03221E-09	(114,281,124)	20,791,995
8.43374E-10	(117,548,366)	20,257,103
7.26622E-10	(52,129,227)	20,199,021
6.86946E-10	(78,561,712)	32,274,115
5.93113E-10	(40,515,519)	42,536,799
5.24111E-10	(92,576,571)	45,532,948

Q=N* β	R=O* β	S=(P.P.E)* β	المستحقات غير الاختيارية P*Q*R=T
7.53914E-11	8366827.576	-3280839.846	5085987.73
7.01663E-11	26455678.18	-3210662.336	23245015.85
5.733E-11	27212033.21	-3128065.279	24083967.93
4.93936E-11	12067732.67	-3119096.361	8948636.307
4.66965E-11	18186759.96	-4983710.579	13203049.38
4.0318E-11	9379200.121	-6568455.717	2810744.404
3.56275E-11	21431150.52	-7031115.637	14400034.88

المستحقات الاختيارية-U=K T	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
5085987.739	5	0	14,076,150	92.84	1.45
23245015.86	3.9	0	23,207,357	92.08	1.96
24083967.92	7.6	0	25,582,705	89.75	1.86
8948636.346	12	1	24,244,265	89.80	1.67
13203049.45	2.84	1	32,858,476	88.93	1.95
2810744.461	2.13	1	25,369,137	88.66	1.33
14400034.87	4.33	1	32,115,410	88.78	1.63

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
C=A-B		
259,692,056	5,953,474	(253,738,582)
(128,147,504)	25,429,070	153,576,574
(214,195,437)	20,229,095	234,424,532
110,497,665	10,810,145	(99,687,520)
35,203,382	17,396,197	(17,807,185)
73,309,984	18,691,993	(54,617,991)
123,160,051	23,007,044	(100,153,007)

اسم البنك: بنك الاهلي الاردني:-

Assets I,T	revenues الايرادات	revenues الايرادات	Δ revenue
مجموع الاصول	السنة الحالية year t	السنة السابقة - year t-1	التغير في الايرادات
D	E	F	G=E-F
1,302,400,125	75,508,476	75,316,807	191,669
1,571,426,157	128,151,959	75,508,476	52,643,483
1,674,647,045	118,448,848	128,151,959	(9,703,111)
1,740,841,639	143,167,335	118,448,848	24,718,487
1,976,151,767	151,789,468	143,167,335	8,622,133
2,106,172,872	151,229,781	151,789,468	(559,687)
2,256,082,381	157,358,396	151,229,781	6,128,615

Receivables ذمم مدينة	Receivables ذمم مدينة	Δ receivable
in year t السنة الحالية	in year t-1 السنة السابقة	التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
420,208,016	429,047,089	(8,839,073)
560,147,166	420,208,016	139,939,150
621,668,426	560,147,166	61,521,260
739,377,849	621,668,426	117,709,423
889,730,076	739,377,849	150,352,227
980,816,924	889,730,076	91,086,848
1,066,571,053	980,816,924	85,754,129

النموذج الاول

K=C/D المستحقات الكلية	L=1/D	M=(G-J)/D	N=(P.P.E)/D
-0.194823831	7.67813E-10	0.006933923	0.039790076
0.097730697	6.36365E-10	-0.055551873	0.029719337
0.139984442	5.97141E-10	-0.042530975	0.029536522
-0.05726398	5.74435E-10	-0.053417229	0.030091469
-0.009011041	5.06034E-10	-0.071720248	0.027790888
-0.02593234	4.74795E-10	-.043513301	0.028533675
-0.044392442	4.43246E-10	-.035293709	0.026246308

النموذج الثاني

O=1/D	P=G-J	P.P.E
7.67813E-10	9,030,742	51,822,600
6.36365E-10	(87,295,667)	46,701,744
5.97141E-10	(71,224,371)	49,463,250
5.74435E-10	(92,990,936)	52,384,483
5.06034E-10	(141,730,094)	54,919,012
4.74795E-10	(91,646,535)	60,096,852
4.43246E-10	(79,625,514)	59,213,833

Q=N* β	R=O* β	S=(P.P.E)* β	المستحقات غير الاختيارية P*Q*R=T
5.21936E-11	-2090585.004	-8002352.346	-10092937.35
4.32581E-11	20208639.82	-7211599.006	12997040.81
4.05918E-11	16488191.33	-7638025.778	8850165.552
3.90483E-11	21527074.56	-8089117.304	13437957.25
3.43987E-11	32810018.18	-8480494.697	24329523.48

3.22751E-11	21215850.45	-9280047.403	11935803.05
3.01305E-11	18433026.38	-9143693.203	9289333.177

المستحقات الاختيارية U=K-T	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
10092937.16	5	0	5,953,474	94.39	0.38
12997040.71	3.9	0	25,429,070	93.83	1.52
8850165.412	7.6	0	20,229,095	89.17	1.16
13437957.31	12	1	10,810,145	87.78	0.55
24329523.49	2.84	1	17,396,197	90.01	0.83
11935803.08	2.13	1	18,691,993	90.36	0.83
9289333.221	4.33	1	23,007,044	90.42	0.65

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	المستحقات الكلية
		C=A-B
41,056,754	10,587,301	(30,469,453)
8,974,716	24,652,146	15,677,430
39,826,738	12,422,634	(27,404,104)
88,930,880	13,776,465	(75,154,415)
93,149,844	15,609,002	(77,540,842)
77,135,965	16,313,890	(60,822,075)
116,666,938	21,332,951	(95,333,987)

اسم البنك: بنك الاتحاد:-

Assets I,T	revenues الايادات	revenues الايادات	Δ revenue
	year t السنة الحالية	year السنة السابقة t-1	التغير في الايادات
D	E	F	G=E-F
392,722,306	29,406,086	21,261,162	8,144,924
509,181,714	54,853,845	29,406,086	25,447,759
652,410,491	53,809,058	54,853,845	(1,044,787)
891,725,489	75,885,274	53,809,058	22,076,216
1,068,090,450	86,387,461	75,885,274	10,502,187
1,134,469,444	88,362,246	86,387,461	1,974,785
1,456,573,683	90,117,411	88,362,246	1,755,165

Receivables مدينة	Receivables ذمم مدينة	Δ receivable
in year t السنة الحالية	in year t-1 السنة السابقة	التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
204,743,109	175,665,218	29,077,891
321,045,595	204,743,109	116,302,486
436,967,870	321,045,595	115,922,275
465,415,208	436,967,870	28,447,338
601,551,048	465,415,208	136,135,840
689,364,649	601,551,048	87,813,601
711,797,603	689,364,649	22,432,954

النموذج الاول

$K=C/D$ المستحقات الكلية	$L=1/D$	$M=(G-J)/D$	$N=(P.P.E)/D$
-0.077585237	2.54633E-09	-0.05330221	0.021800827
0.03078946	1.96394E-09	0.178432816	0.016689054
-0.042004389	1.53278E-09	0.179284459	0.015228676
-0.084279765	1.12142E-09	0.007144712	0.01173662
-0.072597636	9.3625E-10	0.117624545	0.011314548
-0.053612793	8.81469E-10	0.075664282	0.015131318
-0.065450851	6.86543E-10	0.014196185	0.014324576

النموذج الثاني

$O=1/D$	$P=G-J$	P.P.E
2.54633E-09	(20,932,967)	8,561,671
1.96394E-09	(90,854,727)	8,497,761
1.53278E-09	(116,967,062)	9,935,348
1.12142E-09	(6,371,122)	10,465,843
9.3625E-10	(125,633,653)	12,084,961
8.81469E-10	(85,838,816)	17,166,018
6.86543E-10	(20,677,789)	20,864,800

$Q=N*\beta$	$R=O*\beta$	$S=(P.P.E)*\beta$	المستحقات غير الاختيارية $P*Q*R=T$
1.73092E-10	4845908.221	-1322077.781	3523830.441
1.33502E-10	21032549.69	-1312208.914	19720340.77
1.04194E-10	27077463.38	-1534198.504	25543264.88
7.62308E-11	1474892.33	-1616116.584	-141224.2535

6.36434E-11	29083748.71	-1866137.863	27217610.85
5.99196E-11	19871383.94	-2650745.513	17220638.42
4.66691E-11	4786835.412	-3221904.752	1564930.66

المستحقات U=K-T الاختيارية	INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
3523830.518	5	0	10,587,301	92.15	2.08
19720340.74	3.9	0	24,652,146	90.41	3.78
25543264.92	7.6	0	12,422,634	83.76	1.39
141224.1693	12	1	13,776,465	88.55	1.29
27217610.92	2.84	1	15,609,002	79.87	2.40
17220638.48	2.13	1.00	16,313,890	80.74	1.12
1564930.725	4.33	1.00	21,332,951	84.26	1.39

N.C.F. operating (A)	Net Income (B)	TACCR I,(C)
		المستحقات الكلية
		C=A-B
صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح	
-22,205,098	12,346,354	34,551,452
17,682,404	21,358,989	3,676,585
(13,240,539)	18,059,905	31,300,444
29,247,749	13,508,666	(15,739,083)
(1,823,957)	15,250,169	17,074,126
209,959,984	1,338,383	(208,621,601)
(23,685,060)	5,149,968	28,835,028

اسم البنك: كابيتال بنك:-

Assets I,T	revenues الايرادات	revenues الايرادات	Δ revenue
	year t السنة الحالية	السنة السابقة year t-1	التغير في الایرادات
	D	F	G=E-F
	309,021,639	26,948,397	7,050,730
	415,957,008	33,999,127	25,307,800
	698,362,190	59,306,927	7,582,279
	856,374,723	66,889,206	13,856,479

939,639,235	84,256,502	80,745,685	3,510,817
983,546,499	83,687,037	84,256,502	-569,465
1,074,603,476	76,616,654	83,687,037	-7,070,383

Receivables ذمم مدينة in year t السنة الحالية	Receivables ذمم مدينة in year t-1 السنة السابقة	Δ receivable التغير في الذمم المدينة
H	I	J=H-I
237,806,168	175,354,372	62,451,796
384,917,089	237,806,168	147,110,921
489,727,259	384,917,089	104,810,170
497,411,907	489,727,259	7,684,648
592,871,680	497,411,907	95,459,773
569,774,041	592,871,680	(23,097,639)
670,119,771	569,774,041	100,345,730

النموذج الاول

$K=C/D$ المستحقات الكلية	$L=1/D$	$M=(G-J)/D$	$N=(P.P.E)/D$
0.111809167	3.23602E-09	-0.17927892	0.005270175
0.008838858	2.40409E-09	-0.29282623	0.012367918
0.044819786	1.43192E-09	-0.13922273	0.012794198
-0.018378734	1.16771E-09	0.007206928	0.011425706
0.018170938	1.06424E-09	-0.09785559	0.021314328
-0.212111579	1.01673E-09	0.022905042	0.024609636
0.02683318	9.30576E-10	-0.09995884	0.024759166

النموذج الثاني

$O=1/D$	$P=G-J$	P.P.E
3.23602E-09	-55,401,066	1,628,598
2.40409E-09	121,803,121	5,144,522
1.43192E-09	-97,227,891	8,934,984
1.16771E-09	6,171,831	9,784,686
1.06424E-09	-91,948,956	20,027,779
1.01673E-09	22,528,174	24,204,721
9.30576E-10	107,416,113	26,606,286

$Q=N*\beta$	$R=O*\beta$	$S=(P.P.E)*\beta$	المستحقات غير الاختيارية $P*Q*R=T$
2.19975E-10	12825151.89	-251485.1633	12573666.72
1.63423E-10	28196994.03	-794407.8007	27402586.23
9.73377E-11	22507914.73	-1379724.101	21128190.63
7.93776E-11	-1428757.165	-1510933.55	-2939690.714
7.23437E-11	21285859.85	-3092653.48	18193206.37
6.91141E-11	-5215193.03	-3737649.324	-8952842.355
6.32577E-11	24866452.29	-4108494.656	20757957.63

INDEX	الافصاح	صافي الربح	الرافعة التشغيلية	العائد على الاصول
5	0	21,358,989	81.67	3.06
3.9	0	18,059,905	81.66	2.11
7.6	1	13,508,666	79.34	1.44
12	1	15,250,169	80.64	1.55
2.84	1	1,338,383	82.23	0.12
2.13 4.33	1	5,149,968		0.43